مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية
Anbar University Journal Of Islamic Sciences
P. ISSN: 2071-6028 E. ISSN: 2706-8722
المجلد 17- العدد 1 -آذار 2026م | Volume 17- Issue 1 - March 2026

رواةٌ قال فيهم أبو حاتم الرازي «لا يُحتجّ به»، وحديثهم في الصحيحين دراسة نقدية تطبيقية

1- أ.م.د. نضال علي حسين الرشيد
جامعة الانبار/ كلية العلوم الإسلامية
1- الإيميل:
nidhauolah@anbar.edu.iq

2- أ.د.عبد الستار إبراهيم صالح
جامعة الانبار/ كلية العلوم الإسلامية
2- الإيميل:
abd.ibrahim@uoanbar.edu.iq

DOI: 10.34278/aujis.2026.190995

تاريخ استلام البحث: 2025/9/22م
تاريخ قبول البحث للنشر: 2025/11/17م
تاريخ نشر البحث: 2026/3/1م

الكلمات المفتاحية:
لا يُحتجّ به، أبو حاتم، الشواهد، المتابعات، السياق.

©Authors, 2026, College of Islamic Sciences University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة نقدية تطبيقية لعبارة «لا يُحتجّ به» التي تكررت في أحكام أبي حاتم الرازي ، وهو من كبار أئمة الجرح والتعديل المشهود لهم بدقة النظر، وصرامة المنهج، وتأتي أهمية هذه العبارة من أنها توحي ظاهريًا بأنها جرح مطلق يُسقط الرواية، بينما تكشف الدراسة عن أبعادها المنهجية الدقيقة، وسياقات استعمالها المتنوعة.

يركز البحث على طائفة من الرواة الذين وصفهم أبو حاتم بهذه العبارة، ومع ذلك أخرج لهم البخاري ومسلم أحاديث في صحيحيهما، سواء في الأصول استقلالًا ، أو في المتابعات، والشواهد مقرونًا بغيرهم، وهو ما يبرز التفاوت النقدي الدقيق بين موقف أبي حاتم الرازي، ومنهج صاحبي الصحيحين في قبول المرويات، وقد اعتمد البحث منهجًا تحليليًا استقرائيًا شمل تحليل المصطلح، واستقراء النماذج التطبيقية، والمقارنة بين أقوال أبي حاتم، وأقوال جمهور النقاد، وتبيّن أن عبارته هذه غالبًا ما تعبر عن ضعف نسبي في الضبط لا عن إسقاط العدالة أو رد الحديث كليًا، وهو ما يفسر توثيق الصحيحين لهذه الروايات عمليًا.

Narrators about whom Abū Ḥātim al-Razi said: "He is not relied upon (in ḥadīth)," yet whose narrations appear in the two Ṣaḥīḥs – A Critical Applied Study

[1] **Assist. Prof. Dr. Nidhal Ali Hussein Al Rasheed**

University of Anbar - College of Islamic Sciences

[2] **Prof. Dr. Abd Al-Sattar Ibrahim Saleh Al-Muhammadi**

University of Anbar - College of Islamic Sciences

1: Email: nidhauolah@anbar.edu.iq

2: Email abd.ibrahim@uoanbar.edu.iq

DOI: 10.34278/aujis.2026.190995

Submitted:	**22/9 /2025**
Accepted:	**17 /11 /2025**
Published:	**1 /3 /2026**

Keywords: not reliable as proof, Abu Hatim, supporting narrations, follow-up reports, context .

Abstract:

This study provides a critical and applied analysis of the phrase "not reliable as proof" frequently used by Abu Hatim al-Razi, a leading authority in hadith criticism known for his precision and methodological rigor. While the phrase seems to imply absolute rejection of a narrator's reports, the research reveals its more nuanced meaning and varied usage.

The study focuses on narrators described this way by Abu Hatim whose hadiths were nevertheless included by al-Bukhari and Muslim in their Sahihayn, either in the main texts or as follow-up reports and supporting narrations. This highlights a subtle difference between Abu Hatim's critical .approach and that of the two compilers

The findings show that the phrase usually indicates a relative weakness in precision rather than a complete lack of reliability, which explains why .such narrations were still considered authentic

©Authors, 2026, College of Islamic Sciences University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

تُعَدّ ألفاظ الجرح والتعديل من أهم الأدوات التي اعتمدها المحدّثون في تقويم الرواة، والحكم على مروياتهم قبولًا أو ردًّا، وقد تنوّعت هذه العبارات وتفاوتت دلالاتها باختلاف مناهج النقّاد، وأحوال الرواة والسياقات النقدية المحيطة بهم، ومن أبرز تلك العبارات قول الإمام أبي حاتم الرازي: «لا يُحتجّ به»، وهي عبارة تُوهم في ظاهرها إسقاط الراوي عن دائرة الاحتجاج، غير أنَّ تتبُّع استعمالاتها يكشف عن دلالات أعمق وأدقّ ترتبط بالسياق الذي وردت فيه.

وتزداد أهمية هذا المصطلح حين نلاحظ أن بعض من أُطلق عليهم هذا الوصف قد أخرج لهم الشيخان في «الصحيحين» في الأصول، ممّا يدلّ على وجود تباين نقديٍّ منهجي بين الإمام أبي حاتم وغيره من أئمة الجرح والتعديل، ومن هنا جاءت هذه الدراسة التطبيقية للكشف عن مدلول هذه العبارة، وبيان أوجه الاختلاف في مناهج النقّاد، وإبراز مرونة الاصطلاحات النقدية، وتنوّع دلالاتها، مع توضيح منهج الشيخين في التعامل مع الرواة المتكلَّم فيهم.

إشكالية البحث:

تتحدد مشكلة هذا البحث في بيان الدلالة الدقيقة لعبارة «لا يُحتجّ به» عند الإمام أبي حاتم الرازي، وهل تُعدّ جرحًا مطلقًا يسقط الراوي من الاعتبار، أم تحفّظًا نقديًا نسبيًا يخصّ جانب الضبط دون العدالة.

وتبرز الإشكالية حين نلحظ أن عددًا من الرواة الذين وصفهم أبو حاتم بهذه العبارة احتجّ بهم البخاري ومسلم في صحيحيهما، مما يكشف عن تباينٍ منهجيٍّ دقيقٍ بين موقفه وموقف صاحبي الصحيحين في مفهوم الاحتجاج وضوابط القبول.

ومن هنا ينطلق السؤال الرئيس للبحث: ما دلالة عبارة «لا يُحتجّ به» عند الإمام أبي حاتم الرازي، وما حدود التباين بينها وبين مفهوم الاحتجاج عند صاحبي الصحيحين؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها:

1. تحليل دلالة عبارة «لا يُحتج به» عند أبي حاتم.
2. حصر الرواة الذين أطلق عليهم أبو حاتم هذه العبارة وأخرج لهم الشيخان في صحيحيهما.
3. استخلاص المنهج النقدي لأبي حاتم ومقارنته بمنهج صاحبي الصحيحين.
4. إبراز أثر ذلك التفاوت النقدي على علم الجرح والتعديل.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الاستقرائي المقارن، من خلال تتبّع الرواة الذين قال فيهم الإمام أبو حاتم الرازي «لا يُحتجّ به» في كتاب الجرح والتعديل، ثم تقصّي مروياتهم في الصحيحين لتحديد درجة الإخراج: احتجاج، أو متابعة، أو شاهد.

وقد تمّ اختيار العيّنة البحثية وفق المعايير الآتية:

1. أن يكون الراوي نُصّ عليه بعبارة «لا يُحتجّ به» نصًّا صريحًا عن الإمام أبي حاتم الرازي.
2. أن يكون له رواية في أحد الصحيحين أو كليهما.
3. أن تتوفّر له أقوال نقدية أخرى تمكّن من المقارنة بين منهج أبي حاتم ومناهج غيره من النقاد.

وبناءً على ذلك، بلغ عدد الرواة الذين شملهم التطبيق ستة رواةٍ ، تمثّل حالاتٍ متنوّعة من مراتب التوثيق والتليين، مما أتاح دراسة مقارنة دقيقة تُظهر سياقات استعمال عبارة «لا يُحتجّ به».

كما اعتمدت الدراسة على التحليل النقدي المقارن بين موقف أبي حاتم في عدم الاحتجاج بالراوي، وموقف صاحبي الصحيحين في إخراج حديثه، لاستخلاص الضوابط المنهجية التي تحكم إطلاق هذه العبارة وأثرها في تقويم الرواة.

واعتمد البحث كذلك على التوثيق النصّي الدقيق لعزو الأقوال إلى مظانّها، مع الترجيح بين الآراء بناءً على قوّة الدليل وكثرة الطرق وموافقة القرائن النقدية العملية.

حدود البحث ومجاله التطبيقي:

1. **الحدّ الموضوعي:** يقتصر على تحليل دلالة عبارة «لا يُحتجّ به» دون غيرها من عبارات الجرح، مع التركيز على علاقتها بمفاهيم الاحتجاج، والعدالة، والضبط، وأثرها في تقويم الرواة الذين أخرج لهم الشيخان.
2. **الحدّ الزماني:** يركّز على طبقة النقاد المتقدّمين في القرن الثالث الهجري، مع الاستئناس بأقوال الذهبي، وابن حجر في إطارٍ تفسيريٍّ مقارن دون استقصاءٍ شاملٍ للمتأخرين.
3. **مجاله التطبيقي** (مجال العيّنة): يختص برواةٍ نصّ عليهم أبو حاتم بهذه العبارة صراحة، ولهم روايات في الصحيحين، وتوفّرت عنهم مادة نقدية كافية في كتب الرجال والعلل، ولا يشمل جميع الرواة الذين وُصفوا بالعبارة، ولا من لم يُخرّج لهم الشيخان.

الدراسات السابقة:

تنوّعت الكتابات ذات الصلة بين دراساتٍ تُحلّل منهج أبي حاتم في الجرح والتعديل عمومًا، وأخرى تتتبّع ألفاظه ودلالاتها، وثالثة توازن بين مناهج النقّاد المتقدّمين، والمتأخّرين.

من أبرزها: دراسةُ إسلام عبد المعطي «من قال فيه أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به»[1]، التي استقصت موارد العبارة في الجرح والتعديل، وناقشت دلالتها النقدية وأثرها على تقويم الرواة، غير أنّها اقتصرت على حصر الأسماء في كتب

(1) ينظر: إسلام عبد المعطي. *"من قال فيه أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به"*. (رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، 2018).

الرجال دون ربطٍ منهجيٍّ مُحكَم بإخراج الصحيحين، ولم تُنجز تطبيقًا مقارنًا على المرويات.

وظهرت دراساتٌ عامة في منهج أبي حاتم ومكانته النقدية ومقارنته بغيره من الأئمّة[1]، ركّزت على قواعده الإجمالية في التوثيق، والتليين؛ لكنها لم تُفرد بحثًا للرواة الذين قال فيهم «لا يُحتجّ به» مع بيان مواقف البخاري، ومسلم منهم بين الاحتجاج المستقلّ، والمتابعات، والشواهد، ولم تُمحّص «سياق الاستعمال» وأثره في اختلاف الحكم.

الفراغ البحثي الذي يملؤه هذا البحث:

جمعُ عيّنةٍ محدّدة من الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم «لا يُحتجّ به» مع تتبّعٍ تطبيقي لمواضع إخراجهم في الصحيحين، وتمييز الاحتجاج المستقلّ من الإخراج المقرون، والمتابعات، وتحليل سياق العبارة، وعلاقتها بمفاهيم العدالة، والضبط، والتصريح بالسماع.

موقف هذا البحث من الدراسات السابقة وإضافته:

1. ينتقل من الوصف النظري والحصر العددي إلى تحليلٍ سياقيٍّ تطبيقيٍّ داخل الصحيحين.
2. يقدّم تفريقًا عمليًّا بين درجات الإخراج (أصول – مقرون – متابعات) بوصفها قرائن متفاوتة القوة في الاحتجاج.
3. يُعيد ضبط دلالة «لا يُحتجّ به» بوصفها احتجاجًا مقيّدًا مرتبطًا بالضبط دون العدالة، مع تعليلٍ نصّي وأمثلةٍ محدّدة.

أهمية البحث وأصالته:

(1) ينظر: أميرة صالح مصطفى الناطور. "أبو زرعة الرازي ومنهجه في الجرح والتعديل". (رسالة ماجستير. إشراف د. ليلى محمد إسلام. الجامعة الإسلامية – غزة، 2017)؛ مشهور علي قطيشات. "ملامح منهج تعليل الحديث عند أبي زرعة الرازي". *مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، 43(2)*. (عمان: الجامعة الأردنية، 2016)، ص663–673.

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول جانبًا لم يُدرس دراسة مستقلة وموسعة، وهو الرواة الذين أخرج لهم البخاري، ومسلم رغم وصف أبي حاتم الرازي لهم بعبارة «لا يُحتجّ به».

وتظهر أصالة البحث فيما يلي:

1. تحديد العبارة محل الدراسة بدقة، مع تحليل دلالاتها الاصطلاحية وأبعادها المنهجية عند أبي حاتم الرازي، بعيداً عن العبارات المشابهة.
2. توسيع المنهج النقدي من خلال ربط حكم أبي حاتم بتطور مفهوم «الاحتجاج» عند النقاد المتأخرين مثل الذهبي، وابن حجر.
3. الجانب التطبيقي المقارن الذي يعرض نماذج من الرواة الذين أخرج لهم الشيخان في الأصول، ويقارن بين أقوال النقاد المتقدمين والمتأخرين فيهم.
4. الربط بين النقد النظري والتطبيق العملي بإظهار أن إخراج الصحيحين لمرويات هؤلاء الرواة جاء في الغالب في سياق المتابعات والشواهد تقويةً لها، دون أن يعني ذلك إسقاطها كليًا.

وبذلك يسهم البحث في تقديم فهمٍ أعمق لمرونة مصطلحات الجرح والتعديل، وإبراز التداخل المنهجي بين أحكام النقاد وموقف صاحبي الصحيحين من الرواية.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث أن ينقسم إلى الفصول، والمباحث التالية:

- ✓ **المقدمة:** تضمنت أهمية البحث، وأهدافه، وإشكاليته، ومنهجه، والدراسات السابقة.
- ✓ **المبحث الأول:** تناول لمحات من سيرة الإمام أبي حاتم الرازي، ومكانته العلمية، والتمييز بين المفاهيم النقدية (الاحتجاج – العدالة – الضبط)، ودلالة عبارة «لا يُحتجّ به» عند أبي حاتم الرازي وأبعادها المنهجية.
- ✓ **المبحث الثاني:** الدراسة التطبيقية للرواة الذين قال فيهم أبو حاتم «لا يُحتجّ به» مع بيان حالهم في الصحيحين؛ وينقسم إلى مطلبين بحسب نوع الإخراج (احتجاج مستقل، مقرونا، متابعات وشواهد).
- ✓ **الخاتمة:** وتشتمل على تلخيص أهم النتائج المستخلصة، وأبرز التوصيات البحثية والمنهجية.

المبحث الأول: لمحات من سيرة الإمام أبي حاتم الرازي ومكانته العلمية، والتمييز بين المفاهيم النقدية(الاحتجاج– العدالة– الضبط)، ودلالة عبارة «لا يُحتج به» عند أبي حاتم الرازي، وأبعادها المنهجية

المطلب الأول: لمحات من سيرة الإمام أبي حاتم الرازي، ومكانته العلمية

أولاً: اسمه، ونسبه، ونسبته، وكنيته، ونشأته:

هو الإمام أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر بن داود الحنظلي الرازي، أحد كبار أئمة النقد الحديثي، ومن أعمدة مدرسة الجرح والتعديل في القرن الثالث الهجري، وُلِد سنة 195هـ بمدينة الري، ونشأ في بيت علمٍ وصلاح، فوجه همّته منذ صغره إلى طلب الحديث وروايته، ورحل في سبيله إلى الحجاز، والعراق، والشام، ومصر، وخراسان، ومرو، ولازم كبار المحدثين حتى بلغ مرتبة الإمامة في الحفظ، والتمييز، تُوفِّي رحمه الله سنة 277هـ[1].

ثانيًا: مكانته العلمية:

تميّز الإمام أبو حاتم الرازي بسعة حفظه، ودقة نقده، فكان من كبار النقاد الذين يُعتمد على قولهم في بيان مراتب الرواة، قال عنه ابنه عبد الرحمن: "كان أبي لا يدع حديثًا إلا نظر في إسناده وعلله"[2]، وفي موضع أخر قال: "كان أحفظ من أبي زرعة" [3].

قال الخطيب البغدادي: "كان أحد الحفّاظ المتثبتين الناقدين للأخبار"[4].

---

(1) ينظر: عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم الرازي. *الجرح والتعديل*. ط1. (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، 1952)، ج1، ص3– 5؛ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. *سير أعلام النبلاء*. تح: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. ط3. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ)، ج13، ص250.

(2) ابن ابي حاتم، ج1، ص5.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص329.

(4) أحمد بن علي الخطيب البغدادي. *تاريخ بغداد*. تح: د. بشار عواد معروف. ط1. (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ)، ج3، ص360.

ووصفه الذهبي بقوله: "الإمام الحافظ، الناقد، الصدوق، شيخ الإسلام"[1].

وأثنى عليه ابن حجر قائلاً :"كان إماماً ثقة، واسع الحفظ، شديد التحرّي، لا يُقدّم عليه في معرفة الجرح والتعديل إلا النفر اليسير" [2].

ثالثاً: أبرز ملامح منهجه في الجرح والتعديل:

تميّز منهج الإمام أبي حاتم الرازي بدقة علمية عالية وخصائص نقدية جعلت له مكانة رائدة بين أئمة الجرح والتعديل، ومن أبرز سمات منهجه ما يأتي:

التحرّي والدقة في الحكم على الرواة: لم يكن يُصدر حكماً إلا بعد معرفةٍ تامةٍ بحال الراوي عن طريق السماع والمقارنة والممارسة الميدانية للروايات، لذلك عُدّ قوله في الجرح والتعديل ميزاناً بين النقاد، يتّسم بالإنصاف والموضوعية، بعيداً عن المجاملة أو التساهل[3].

- **التمييز بين درجات التوثيق،** فلم يكن يستعمل لفظ «ثقة» إلا لمن بلغ الغاية في العدالة والضبط، ويستخدم بدائلَ دقيقةً كـــ «صالح الحديث»، «لا بأس به»، «يُكتب حديثه» وكلّها مراتب متدرجة دون الثقة بحسب السياق، مما يدل على وعيٍ دلاليٍّ دقيق في استعمال الألفاظ النقدية [4].
- **استقلاله في الاجتهاد،** امتاز باستقلال شخصيته النقدية، فلم يتبع غيره من الأئمة كالبخاري أو ابن معين تقليداً، بل يرجّح ما يراه بناءً على الأدلة والقرائن، حتى

(1) شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. *تذكرة الحفاظ*. ط1. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ)، ج2، ص112؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء،ج13، ص260.

(2) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. *تهذيب التهذيب*. (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ)، ج9، ص125.

(3) ينظر: أحمد بن علي الخطيب البغدادي. *الكفاية في علم الرواية*. تح: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني. (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ت)، ص71؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج2، ص563.

(4) ينظر: ابن أبي حاتم، ج 1، ص16؛ ابن حجر، مقدمة لسان الميزان، ص49.

لو خالفهم في التضعيف أو التوثيق، وهو ما يعكس قوّة نظره وعمق فهمه لمناهج النقد[1].

❖ **شدة تحفّظه في التوثيق واستخدامه عبارات متدرجة**، كان حذراً في إطلاق الألفاظ، فلا يجرح الراوي لمجرّد الوهم أو المخالفة، بل يقدّر درجته بإنصاف، ويستخدم عبارات متدرجة مثل: «ثقة»، «صدوق»، «لا بأس به»، «يُكتب حديثه»، «لا يُحتج به»، بما يُبرز مرونته النقدية، ودقّته في التفريق بين المراتب[2].

وبذلك يتّضح أن أبا حاتم تميز بـــمنهج نقدي متين يقوم على التحري، والتمييز الدقيق بين مراتب الرواة، مما جعله من أبرز أئمة النقد الحديثي وأدقّهم نظراً وتأثيراً في علم الجرح والتعديل.

المطلب الثاني: التمييز بين المفاهيم النقدية (الاحتجاج – العدالة – الضبط)

يُعدّ فهم هذه المفاهيم الثلاثة من المفاتيح الرئيسة في دراسة منهج النقّاد؛ إذ إن مرتبة الراوي تتغيّر تبعاً لعلاقته بها، ولا يمكن إدراك دلالة عبارة أبي حاتم الرازي «لا يُحتجّ به» إلا في ضوء هذا التمييز.

أولًا: مفهوم الاحتجاج:

الاحتجاج في اصطلاح المحدّثين هو: الاعتماد على رواية الراوي في الأصول استقلالًا، بحيث يُستدلّ بحديثه في العقائد والأحكام دون حاجة إلى شاهد أو متابع، إذاً فكل من يُحتجّ به مقبولٌ، وليس كل مقبول مُحتجًّا به؛ لأن القبول أعم،

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص260.

(2) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. *لسان الميزان*. ط1. (بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1390هـــ)، ص49؛ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. *تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي*. تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. (الرياض: دار طيبة، د.ت)، ج1، ص345.

يشمل ما يُستشهد به ويُتابع عليه، أما الاحتجاج فهو أعلى درجات القبول، ولا يكون إلا مع كمال العدالة والضبط[1].

ثانيًا: مفهوم العدالة:

العدالة هي: ملكةٌ راسخة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة واجتناب الكبائر وخوارم المروءة؛ فإذا انتفت العدالة سقطت الرواية من أصلها، ولو كان الراوي متقنًا للحفظ؛ أما إذا ثبتت عدالته مع وجود ضعفٍ في الضبط، فإن روايته لا تُردّ مطلقًا، بل تنزل إلى مرتبة الاعتبار والاستشهاد، لا إلى مرتبة الاحتجاج المطلق[2].

ثالثًا: مفهوم الضبط:

الضبط هو: إتقان ما يرويه الراوي حفظًا أو كتابةً، بحيث يؤدّي الحديث كما سمعه بلا زيادة ولا نقص، وهو مناط التفاضل بين الرواة في مراتب القبول.

ويُفرّق بين ضبط الصدر (الحفظ) وضبط الكتاب (إتقان ما في الأصول)؛ فإذا اختلّ الضبط مع بقاء العدالة، نزل الراوي من درجة الثقة المحتجّ به إلى درجة من يُكتب حديثه ويُعتبر، ولا يُحتجّ به استقلالًا [3].

تحليل العلاقة بين المفاهيم الثلاثة:

يتبيّن من ذلك أن الاحتجاج ثمرة لا تجتمع إلا إذا تحقّقت العدالة التامة مع الضبط التام؛ فمتى ضعُف الضبط مع بقاء العدالة، بقي أصل القبول مع سقوط مرتبة الاحتجاج.

وعلى هذا الأساس تُفهَم عبارة أبي حاتم الرازي «لا يُحتجّ به»؛ فهي لا تمسّ جانب العدالة في الغالب، بل تشير إلى نقصٍ في الضبط يجعل الراوي في مرتبةٍ وسطى.

---

(1) ابن الصلاح، مقدمة علوم الحديث، ص 98.

(2) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ص 205.

(3) المصدر نفسه، ص 69.

تُقبل روايته في الشواهد والمتابعات، ويُستأنس بها، ولا يُبنى عليها الحكم استقلالًا في الأصول.

وبذلك يرتبط هذا المصطلح ارتباطًا مباشرًا بمفهوم الضبط أكثر من ارتباطه بمفهوم العدالة، وهو ما توضحه الدراسة التطبيقية في المباحث اللاحقة.

المطلب الثاني: دلالة عبارة «لا يُحتج به» عند ابي حاتم الرازي، وأبعادها المنهجية

يتناول هذا المطلب تحليل الدلالة النقدية لعبارة «لا يُحتجّ به» عند الإمام أبي حاتم من خلال تتبّع مواضعها في كتاب "الجرح والتعديل"، وبيان ما تكشفه من مراتب الرواة، وأثرها في تقويم الحديث وفق منهجه النقدي الدقيق.

الراوي الأول: إبراهيم بن أبي حبيبة أبو إسماعيل الأشهلي:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألتُ أبي عن إبراهيم بن أبي حبيبة، فقال:" شيخٌ ليس بقويّ، يُكتب حديثه، ولا يُحتجّ به، منكر الحديث دون إبراهيم بن إسماعيل بن مَجْمَع، وأحب إليَّ من إبراهيم بن الفضل"[1].

يتّضح من كلام أبي حاتم الرازي أن قوله «لا يُحتجّ به» لا يُراد به الطعن الشديد أو إسقاط الراوي من الاعتبار، وإنما يُشير إلى ضعفٍ في ضبطه وحفظه يمنع من الاعتماد على روايته منفردًا، مع بقاء حديثه مقبولًا في الشواهد ، والمتابعات، كما يظهر أن هذا التوصيف نسبيّ، يُقارن بغيره من الرواة، فقد جعل أبا حاتم الرازي إبراهيمَ بن أبي حبيبة أضعف من إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع[2]؛ لكنه في الوقت نفسه فضّله على إبراهيم بن الفضل الذي هو أوهى منه[3].

(1) ابن أبي حاتم، ج2، ص83.

(2) المصدر نفسه،ج2، ص84.

(3) المصدر نفسه

وهذا الترجيح يبيّن أن الغاية من إطلاق العبارة تحديد مرتبة الراوي في مراتب القبول، والتنبيه إلى وجوب الاحتياط في الاحتجاج بروايته منفرداً، كما يكشف عن دقّة أحكام أبي حاتم، واهتمامه بالفروق الدقيقة بين مراتب الضعف، وهو ما يعكس عمق
منهجه النقدي في تقويم الحفظ والإتقان.

الراوي الثاني: إبراهيم بن الزبرقان، أبو إسحاق، الكوفي:

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: "محلُّه الصدق يُكتب حديثه، ولا يُحتجّ به"[1].

ويتّضح من قوله أن الجرح منصبٌّ على جانب الضبط لا العدالة؛ إذ إن وصفه بـــ «محلّه الصدق» ينفي عنه شبهة الكذب ويُثبت عدالته، مما يدلّ على أن سبب الضعف هو سوء الحفظ أو قلّة الإتقان.

وبناءً على ذلك، يُقبل حديثه في المتابعات والشواهد، وإن لم يصلح للاحتجاج به استقلالًا، وهو ما يعكس دقّة أبي حاتم في التفريق بين ما يقدح في العدالة وما يتعلّق بالضبط فقط.

الراوي الثالث: حماد بن أبي سليمان، أبو إسماعيل الكوفي:

قال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول– وذكر حمّاد بن أبي سليمان– فقال:" هو صدوقٌ، ولا يُحتجّ بحديثه، هو مستقيمٌ في الفقه، وإذا جاء بالآثار شُوِّش" [2].

يتّضح من هذا النصّ أنَّ التضعيفَ مقصورٌ على جانب الضبط لا على العدالة؛ إذ أقرَّ النقّاد بديانته وصدقه وتمكّنه في الفقه، غير أنهم أشاروا إلى ضعف حفظه للحديث. فقد قال شعبة: «كان صدوقَ اللسان»[3]، وروي عن سفيان قوله:

(1) ابن أبي حاتم ، ج 2، ص100.
(2) المصدر نفسه، ج3، ص147.
(3) المصدر نفسه، ج1، ص137.

«حمّاد لم يكن بالحافظ» [1]، قال ابن أبي حاتم مبيّنًا حاله: «كان الغالب عليه الفقه، ولم يُرزَق حفظَ الآثار»[2].

وعليه، فإنَّ عبارة «لا يُحتجّ بحديثه» لا تُفيد إسقاطَ روايته مطلقًا، بل تدلّ على

ضعفها من جهة الإتقان، مما يجعلها صالحةً للشواهد، والمتابعات دون الاعتماد عليها استقلالًا.

وهذا يُبرز دقّة منهج النقّاد المتقدّمين الذين فرّقوا بين صدق الراوي وفقهه من جهة، وضعفه في الحفظ والرواية من جهةٍ أخرى.

الراوي الرابع: صالح بن رستم، أبو عامر الخزاز البصري:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألتُ أبي عن أبي عامر الخَزّاز فقال:" شيخٌ يُكتب حديثه، ولا يُحتجّ به، هو صالحٌ، وهو أشبه من ابنه عامر" [3].

يتّبين من هذا النصّ أن أبا حاتم يصف أبا عامر الخَزّاز بالعدالة حين يقول فيه" شيخٌ صالحٌ"، لكنه لا يبلغ درجة القبول المطلق، والاحتجاج به استقلالًا، بسبب ضعفٍ محتملٍ في ضبطه وحفظه أو تفرده بالروايات، كما يشير إلى أي أنّه أرجح وأضبط من ولده، ما يؤكّد نسبيّة الحكم وتفصيله لدى النقّاد المتقدّمين، فعبارة " لا يُحتجّ به" هنا لا تعني تركه، وطرحه بالكلية، وإنما تعني التوقّف عن قبول روايته على سبيل الاستقلال، مع إمكان الاستفادة من مروياته على سبيل المتابعات والشواهد، وبذلك يتّضح أنّ أبا حاتم يفرّق بدقة بين الروايات التي يُعتمد عليها استقلالًا وتلك التي يُستأنس بها ويُتابع عليها، مبرزاً بذلك منهجاً معتدلًا ونسبيًّا في التقييم النقدي.

---

(1) سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني. *سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني*. تح: محمد علي قاسم العمري. ط1. (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1403هـ)، ص186.

(2) ابن أبي حاتم، ج3، ص147.

(3) ابن أبي حاتم، ج4، ص403.

خلاصة منهجية:

يتبيّن من تتبّع استعمال أبي حاتم الرازي لعبارة «لا يُحتجّ به» أنّها لا تُسقط الراوي من الاعتبار، ولا تقتضي ردّ حديثه مطلقًا، بل تُعبّر عن ضعفٍ نسبيٍّ في جانب الضبط مع بقاء العدالة، وتشير إلى منزلةٍ وسطى بين من يُحتجّ به استقلالًا ومن يُترك حديثه بالكلية.

وقد استعملها أبو حاتم فيمن كان صدوقًا أو صالحًا للحديث، إلا أنّه كثير الخطأ أو ضعيف الحفظ، مما يدلّ على دقّته النقدية ومرونته في الموازنة بين مراتب الرواة، وإدراكه أنّ الضعف في الحفظ لا يوجب إسقاط العدالة، بل يجعل الرواية صالحة للاعتبار في الشواهد والمتابعات دون الاحتجاج بها استقلالًا.

كما يتّضح من تتبّع استعمال أئمّة النقد لعبارة «لا يُحتجّ به» أنّها ليست مصطلحًا ذا دلالة واحدة ثابتة، بل تتراوح دلالتها بين مراتب متعدّدة من الجرح تبعًا لسياق الإطلاق وملابسات الراوي، فـــأبو حاتم الرازي يقرنها غالبًا بعبارة «يُكتب حديثه» أو بوصف «صدوق»، مما يدلّ على أنّ المراد بها عنده – في الغالب – التحفّظ في جانب الضبط مع بقاء العدالة، وجعل الحديث في مرتبة الاعتبار والمتابعات.

أمّا النسائي فيستعملها في مواضع تدلّ على جرحٍ أشدّ، يقترب من مرتبة «ضعيف» أو «ليس بثقة»[1]، بينما يميل أبو زرعة الرازي، وابن معين إلى الدلالة المتوسّطة التي لا تُسقط الراوي بالكلية، ولا تجعله في طبقة من يُحتجّ به استقلالًا[2].

وبناءً على هذا التنوّع الاصطلاحي، ستُفهم عبارة «لا يُحتجّ به» في هذه الدراسة على ضوء السياق الخاص بكل راوٍ، مع موازنة إطلاق أبي حاتم بأقوال النقّاد الآخرين وصنيع الشيخين في الرواية عنه، لإظهار الفروق المنهجيّة الدقيقة بين مدارس النقد الحديثي في تقدير مراتب الرواة.

---

(1) أحمد بن شعيب النسائي. *الضعفاء والمتروكون*. تح: محمود إبراهيم زايد. ط1. (حلب: دار الوعي، 1396هـــ)، ص3–5 .

(2) ابن أبي حاتم، ج2، ص14؛ يحيى ابن معين. *تاريخ ابن معين – رواية الدارمي*. تح: أحمد محمد نور سيف. ط1. (دمشق: دار المأمون للتراث، 1408هـــ)، ص63.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية

بعد استعراض الإطار النظري لعبارة «لا يُحتجّ به»، وبيان دلالاتها الاصطلاحية وتطوّر استعمالها في مناهج النقّاد، يتّضح أنّ هذه العبارة ليست حُكماً واحداً جامداً، بل تتفاوت دلالتها بحسب سياقها وقرائنها، وبحسب المدرسة النقدية التي تصدر عنها؛ ولأجل ذلك، جاء هذا المبحث تطبيقياً تحليلياً يهدف إلى تتبّع موارد استعمال الإمام أبي حاتم الرازي لهذه العبارة في عددٍ من الرواة الذين أخرج لهم الشيخان البخاري، ومسلم، مع المقارنة بين حكم أبي حاتم النظري، والاحتجاج العملي بالراوي في الصحيحين، وذلك لإبراز الفروق الدقيقة بين منهجهما في تقويم الرواة ودرجات الاحتجاج.

ويعتمد الباحث في هذا المبحث على منهجٍ تحليليٍّ مقارن، يبدأ بعرض نصّ أبي حاتم في كل راوٍ، ثم أقوال النقّاد المتقدّمين والمتأخّرين فيه، تليها مواضع روايته في الصحيحين، وصولًا إلى تحليل نقديٍّ مقارنٍ يُبرز ملامح اتفاق أبي حاتم مع الشيخين أو اختلافه عنهما في الحكم على الراوي، تمهيداً لاستخلاص القواعد المنهجية الحاكمة لعبارته «لا يُحتجّ به» وموقعها من سلم مراتب الجرح والتعديل.

المطلب الأول: رواة اخرج لهم البخاري، ومسلم في الأصول استقلالاً

الراوي الأول: خالد بن مهران الحذاء، أبو المنازل البصري.

نص أبي حاتم الرازي: قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: " خالد الحذاء يكتب حديثه ولا يحتج به" [(1)].

أقوال النقاد في الراوي:

من المتقدمون: قال ابن سعد :" وكان خالد ثقة، رجلا مهيبا، لا يجترئ عليه أحد، وكان كثير الحديث"[(2)].

---

(1) ابن أبي حاتم، ج3، ص353.

(2) محمد بن منيع ابن سعد. *الطبقات الكبرى*. تح: إحسان عباس. ط1. (بيروت: دار صادر، 1968)، ج7، ص259.

قال احمد بن حنبل: "خالد الحذاء ثبت"[1] ، وفي مرة قال:" أحد الثقات"[2].

قال يحيى بن معين: "خالد الحذاء ثقة" [3].

وقال النسائي، والعجلي: "ثقة" [4].

وذكره ابن حبان، وابن شاهين في الثقات[5].

من المتأخرون:

قال الذهبي: "هو الحافظ الثبت، محدث البصرة " [6]، وفي موضع اخر قال:"الإمام الحافظ الثقة، أحد الأعلام" [7] .

قال ابن حجر: " ثقة يرسل ، وقد أشار حماد ابن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم من الشام ، وعاب عليه بعضهم دخوله في عمل السلطان " [8].

مواضع روايته في الصحيحين.

---

(1) ابن أبي حاتم، ج3، ص353.

(2) أحمد بن محمد أحمد بن حنبل. *سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل*. تح: زياد محمد منصور. ط1. (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1414هـ)، ص327.

(3) ابن أبي حاتم، ج3، ص353.

(4) أحمد بن عبد الله العجلي. *معرفة الثقات*. تح: عبد العليم عبد العظيم. ط1. (المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1405هـ)، ص142؛ يوسف بن عبد الرحمن المزي. *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*. تح: د. بشار عواد معروف. ط1. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م)، ج 8، ص180.

(5) محمد بن حبان البستي. *الثقات*. ط1. (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ)، ج6، ص253؛ عمر بن أحمد ابن شاهين. *تاريخ أسماء الثقات*. تح: صبحي السامرائي. ط1. (الكويت: الدار السلفية، 1984)، ص76.

(6) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج1، ص112.

(7) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، ص319.

(8) أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني. *تقريب التهذيب*. تح: محمد عوامة. ط1. (سوريا: دار الرشيد، 1406هـ)، ص191.

أولا: صحيح البخاري:

روى عنه البخاري في صحيحه كثيراً، وأخرج له في الأصول استقلالاً في كتب عدة منها:

كتاب الأذان، باب: الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة، من طريق محمد بن يوسف، قال: حدثنا سفيان، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن مالك بن الحويرث – رضي الله عنه–، قال:« أتى رجلان النبي– صلى الله عليه وسلم– يريدان السفر، فقال لهما: إذا أنتما خرجتما...»[1] .

وفي كتاب الجنائز، باب: غسل الميت وبدء الغسل بميامن الميت، من طريق يحيى بن موسى، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن خالد الحذاء، عن حفصة بنت سيرين، عن أم عطية–رضي الله عنها–، قالت:« لما غسلنا بنت النبي–صلى الله عليه وسلم–، قال لنا: ابدأن بميامنها، ومواضع الوضوء منها»[2].

وفي كتاب الصوم، باب: من لم يدرك الفطر مع الناس لمرض أو غيره، من طريق محمد بن مقاتل، قال: أخبرنا خالد بن عبد الله، عن خالد الحذاء، عن حفصة بنت سيرين، عن أم عطية–رضي الله عنها– ، قالت: «دخل النبي–صلى الله عليه وسلم– على عائشة–رضي الله عنها–، فقال: عندكم شيء؟ قالت: لا، إلا شيء بعثت به أم عطية من الشاة، من الصدقة...»[3].

ثانيًا: صحيح مسلم:

أخرج له مسلم في صحيحه عدد كبير من الروايات في الأصول، في مواضع عده منها:

في كتاب الإيمان، باب: وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، من طريق عبد الوهاب الثقفي، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن ثابت بن

---

(1) محمد بن إسماعيل البخاري. *صحيح البخاري*. تح: محمد زهير بن ناصر الناصر. ط1. (الرياض: دار طوق النجاة، 1422هـ)، ج1، ص128، حديث رقم: 630.

(2) المصدر نفسه، ج2، ص74، حديث رقم: 1256.

(3) المصدر نفسه، ج3، ص156، حديث رقم: 2579.

الضحاك– رضي الله عنه–، قال: قال النبي–صلى الله عليه وسلم–: « من حلف بملة سوى الإسلام كاذباً متعمداً، فهو كما قال، ومن قتل نفسه بشيء عُذّب به في نار جهنم»[1].

وفي كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب: من أحق بالإمامة، من طريق عبدالوهاب الثقفي، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن مالك بن الحويرث–رضي الله عنه–، قال: قال لنا النبي–صلى الله عليه وسلم–: «إذا حضرت الصلاة، فأذنا، ثم أقيما، وليؤمكما أكبركما»[2].

وفي كتاب الرضاع ، باب: قدر ما تستحقه البكر، والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف، من هشيم، عن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس بن مالك –رضي الله عنه–، قال: «إذا تزوج البكر على الثيب، أقام عندها سبعا، ...» [3].

الخلاصة والتحليل النقدي:

يُعدّ خالد الحذّاء من كبار رواة البصرة، ومن الثقات الذين أجمع جمهور النقّاد على توثيقهم، وقد احتجّ به البخاري ومسلم في الأصول، مما يدلّ على مكانته الرفيعة.

ومع ذلك، وُجّهت إليه بعض الملاحظات الجزئية، منها قول أبي حاتم: «يُكتب حديثه، ولا يُحتجّ به»، وهي عبارة لا تمسّ عدالته، وإنما تدلّ على نوعٍ من التحفّظ في الضبط. وقد أشار أحمد ابن حنبل إلى أنه لم يسمع من بعض شيوخه، وقال حمّاد بن زيد: «أنكرنا حفظه»، وذكر شعبة أنه قدّم غيره عليه في الحفظ، إلا أنّ الذهبي ردّ هذه الانتقادات بقوله: «هذا الاجتهاد من شعبة مردود، لا يُلتفت إليه، بل خالد وهشام محتجٌّ بهما في الصحيحين، وهما أوثق من حجاج، وابن إسحاق».

---

(1) أبو الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. *صحيح مسلم*. تح: محمد فؤاد عبد الباقي. (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، ج 1، ص105، حديث رقم: 110.

(2) مسلم، ج1، ص466، حديث رقم: 674.

(3) المصدر نفسه ، ج2، ص1084، حديث رقم: 1461.

كما وجّه ابن حجر هذه الملاحظات توجيهاً نقدياً دقيقًا، فبيّن أن ما قيل فيه إنما كان بسبب تغيّر حفظه في أواخر عمره أو دخوله في عمل السلطان، دون أن يؤثر ذلك في أصل توثيقه، ولذلك قال عنه في التقريب: «ثقة، يُرسل».

وعليه، فإن عبارة أبي حاتم تُفهم على أنها تحفّظ نسبيّ في جانب الضبط لا طعن في العدالة، ويُرجَّح اعتماد توثيقه؛ إذ وثّقه جمهور الأئمة واحتجّ به الشيخان في الأصول، مما يدلّ على أن الجرح هنا جزئيٌّ نسبيٌّ لا يُسقط الرواية، وإنما يحدّ من درجة الاعتماد على تفرده استقلالًا.

الموازنة بين حكم أبي حاتم ومنهج الشيخين:

يتّضح من خلال تتبّع مواضع إخراج البخاري ومسلم لخالد الحذّاء في الأصول أنّهما خالفا تحفّظ أبي حاتم في درجة الاحتجاج؛ فأبو حاتم يميل إلى عدم الاعتماد عليه استقلالًا، بينما جعله الشيخان في طبقة من يُحتجّ به في الأصول، وهذا يدلّ على أنّ تقديرهما لمستوى ضبطه أعلى من تقدير أبي حاتم، وأن الجرح الذي أطلقه أبو حاتم جرحٌ نسبيّ في باب الإتقان لا يبلغ عندهما حدّ إسقاط الرواية عن رتبة الاحتجاج.

الراوي الثاني: يحيى بن عبد الله بن بكير، أبو زكريا المخزومي.

نص أبي حاتم الرازي:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم سألت أبي عنه، فقال: "يكتب حديثه، ولا يحتج به، كان يفهم هذا الشأن"[(1)].

أقوال النقاد في الراوي:

من المتقدمون: قال ابن معين: في رواية الدارمي: "ثقة"[(2)].

وفي رواية الدوري قال: "سألوني بمصر عنه، فقلت: ليس أمره بشيء، وكان ابن بكير سمع من مالك بعرض حبيب، وهو أشرُّ العرض" [(3)].

---

(1) ابن أبي حاتم، ج9، ص165.

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين–رواية الدارمي، ص228.

(3) يحيى ابن معين. *تاريخ ابن معين (رواية الدوري)*. تح: د. أحمد محمد نور سيف. ط1. (مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1979)، ج4، ص458.

قال مسلمة بن قاسم :" تكلم فيه؛ لأن سماعه من مالك إنما كان بعرض حبيب"[1].

قال النسائي: "ضعيف"[2]، وقال في موضع آخر: " ليس بثقة" [3] .

قال العجلي: "ثقة" [4].

ذكره ابن حبان في الثقات[5].

قال الدار قطني: "عندي ما به بأس"[6].

قال الخليلي:" كان ثقة، وتفرد عن مالك بأحاديث"[7]، قال ابن عدي:" كان جار الليث بن سعد وهو أثبت الناس فيه " [8].

من المتأخرين:

قال الذهبي:" ثقة" [9]، وفي موضع قال: "وكان من أوعية العلم مع الصدق والأمانة[10].

وأثنى عليه في السير فقال:" الإمام، المحدث، الحافظ، الصدوق"[11].

قال ابن حجر: " ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك" [12].

---

(1) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج11، ص238.

(2) النسائي، ص107.

(3) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج2، ص8.

(4) العجلي، ص402.

(5) ابن حبان، الثقات، ج9، ص262.

(6) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، ص197.

(7) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج11، ص238.

(8) المصدر نفسه. نقلا عن ابن عدي.

(9) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، ص197.

(10) الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج 2، ص8.

(11) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج9، ص29.

(12) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص592.

مواضع رواياته في الصحيحين.

أولا: صحيح البخاري:

أخرج له البخاري في صحيحه وهو من شيوخه في الأصول في كتب عدة منها:

في كتاب بدء الوحي، باب: كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، عن يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة-رضي الله عنها- قالت: «أول ما بُدئ به رسول الله-صلى الله عليه وسلم-من الوحي الرؤيا الصالحة...»[1].

وفي كتاب العلم، باب: من سئل علماً وهو مشتغل في الحديث، فأتم الحديث ثم أجاب السائل، عن يحيى ابن بكير، قال: حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس- رضي الله عنهما-، أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قال:« فليبلغ الشاهد الغائب، فإن المبلغ ربما أوعى من السامع...»[2].

وفي كتاب الوضوء، باب: فضل الوضوء، والغر المحجلون من آثار الوضوء، عن يحيى بن بكير، قال: حدثنا الليث، عن خالد، عن سعيد بن أبي هلال، عن نعيم المجمر، قال: رقيت مع أبي هريرة- رضي الله عنه- على ظهر المسجد، فتوضأ، فقال: إني سمعت النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول «إن أمتي يدعون يوم القيامة غرا محجلين من آثار الوضوء...» [3].

ثانياً: صحيح مسلم:

أخرج له مسلم في صحيحه ، واحتج به في الأصول ولكنه لم يكثر عنه، فقد روى له :

---

(1) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص4، حديث حديث رقم: 3.

(2) المصدر نفسه، ج1، ص35، حديث حديث رقم: 67.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص39، حديث رقم: 136.

في كتاب الإمارة، باب :الأمر بلزوم الجماعة عند ظهور الفتن، من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، عن الليث، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن بكير، عن نافع، عن ابن عمر –رضي الله عنهما–، قال: «من خلع يداً من طاعة، لقي الله يوم القيامة لا حجة له... مات ميتة جاهلية»[1].

وفي كتاب صفة القيامة والجنة والنار، باب: لن ينجو أحدٌ بعمله، من طريق يحيى بن عبد الله ابن بكير، عن المغيرة الحزامي، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، قال: «إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة، لا يزن عند الله جناح بعوضة..» [2].

وفي كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: قصة الجساسة، من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير، عن المغيرة الحزامي، عن أبي الزناد، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس–رضي الله عنها–، أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قعد على المنبر فقال: «أيها الناس، حدثني تميم الداري أن أناساً من قومه كانوا في البحر في سفينة لهم، فانكسرت بهم...» [3].

الخلاصة والتحليل النقدي:

يُعدّ يحيى بن عبد الله بن بكير من أبرز شيوخ البخاري، وأكثرهم روايةً عنه في "الصحيح"، كما أخرج له مسلم في الأصول، مما يعكس مكانته عند الأئمة. أما قول أبي حاتم: «يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به»، فهو تحفّظ في جانب الضبط لا طعن في العدالة، ويُحتمل أن سببه روايته الكثيرة عن ابن لهيعة المعروف باضطراب حديثه. وقد وثّقه عدد من الأئمة كالعجلي، والساجي، وابن عدي، والدارقطني، وعدّوه من الثقات في روايته عن الليث بن سعد، الذي لازمه طويلًا حتى عُدّ أثبت الناس فيه. أما النسائي فضعّفه بشدة، وتعقبه الذهبي مبيّنًا مبالغته ومؤكداً إمامته، ومتانة حديثه،

(1) مسلم ، ج3، ص1478، حديث رقم:1851.

(2) مسلم، ج4، ص2147، حديث رقم: 2785.

(3) المصدر نفسه، ج4، ص2265، حديث رقم: 2942.

ووافقه ابن حجر على هذا التوجيه، مع الإشارة إلى أن المآخذ عليه تتعلّق بطريقة تحمّله عن مالك عبر عرض حبيب كاتب الليث لا بعدالته، أو صدقه؛ وعليه، فإن عبارة أبي حاتم تُفهم على أنها تحفّظ نسبيّ في بعض مروياته، لا جرح مؤثّر في عدالته، ويؤيّد ذلك إخراج البخاري، ومسلم له في الأصول، مما يرجّح أن حديثه صحيحٌ محتجٌّ به إجمالًا، وأن التضعيف الوارد فيه إنما هو من باب الاحتياط النقدي لا من باب الردّ أو التوهين.

الموازنة بين حكم أبي حاتم ومنهج الشيخين:

ومن خلال المقارنة بين حكم أبي حاتم من جهة، وتصرّف البخاري ومسلم من جهة أخرى، يظهر أن الشيخين قدّما القرائن العملية؛ فكثرة إخراج البخاري عنه في الأصول، واعتماد مسلم لروايته، تدلّ على قبولهما لحديثه في الجملة، مع التحفّظ من بعض مروياته عن مالك. وبذلك يكون موقف أبي حاتم أشدّ في باب الضبط، بينما يميل الشيخان إلى قبول روايته مع تقييد مواضع الاضطراب، مما يبرز تباينًا نسبيًّا في تقدير درجة الضبط مع الاتفاق على أصل العدالة.

الراوي الثالث: شَبَابة بن سَوّار بن سلمة الفَزاري، أبو عمرو.

نصّ أبي حاتم الرازي:

قال عبد الرحمن: "سألت أبي عن شَبَابة بن سَوّار فقال: صدوق يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به"[(1)].

اقوال النقاد في الراوي:

من المتقدمين: قال ابن سعد:" وكان ثقة صالح الأمر في الحديث، وكان مرجيا" [(2)].

قال أحمد بن حنبل :" تركته لم أرو عنه للإرجاء ، فقيل له : يا أبا عبد الله ، وأبا معاوية ؟ قال : شبابة كان داعية"[(3)].

(1) ابن أبي حاتم، ج4، ص392.

(2) ابن سعد، ج7، ص320.

قال ابن خراش: " كان أحمد بن حنبل لا يرضاه، وهو صدوق في الحديث"[1].

قال الساجي : "شبابة بن سوار صدوق، يدعو إلى الإرجاء، كان أحمد بن حنبل يحمل عليه" [2].

قال أبو زرعة:" كان يرى الإرجاء، وكان يدعو إليه ثم رجع عنه، وقال: الإيمان قول وعمل" [3].

قال ابن المديني:" شبابة بن سوار ثقة"[4].

وفي موضع آخر قال:" كان شيخا صدوقا إلا أنه كان يقول بالإرجاء، ولا ننكر لرجل سمع من رجل ألوفا أو ألفين أن يجيء بحديث غريب"[5].

وقال عثمان بن سعيد عن ابن معين:" شبابة : ثقة"[6].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال:" مستقيم الحديث"[7].

قال العجلي :"ثقة وكان يرى الإرجاء"، وقال :"سألت أبي أحمد، عن شبابة، فقلت له :يحفظ الحديث؟ فقال: نعم، فقلت: أين لقيته؟ قال: ببغداد، قيل له: أليس الإيمان قولا، وعملا؟ قال: إذا قال فقد عمل" [8].

=

(3) عبد الله بن عدي الجرجاني ابن عدي. *الكامل في ضعفاء الرجال*. تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض. (بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت)، ج 5، ص71.

(1) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج10، ص401.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه.

(4) ابن أبي حاتم، ج7، ص392.

(5) الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، ج10، ص401.

(6) ابن أبي حاتم، ج7، ص392.

(7) ابن حبان، الثقات، ج8، ص312.

(8) العجلي، ص214.

قال ابن عدي:" إنما ذمه الناس للإرجاء الذي كان فيه، وأما في الحديث فإنه لا بأس به "[1].

من المتأخرين:

قال الذهبي :"مرجئ صدوق"[2].

وفي موضع آخر قال:" ثقة"[3]، وفي الميزان قال :" صدوق مكثر صاحب حديث، فيه بدعة"[4] .

قال ابن حجر" ثقة حافظ، رمي بالإرجاء"[5] .

موضع روايته في الصحيحين.

أولا: صحيح البخاري:

أخرج له البخاري في صحيحه واحتج به في الأصول في مواضع مختلفة ومنها:

في كتاب الحيض، باب: الصلاة على النفساء وسنتها، عن شبابة، قال: أخبرنا شعبة، عن حسين المعلم، عن عبد الله بن بريدة، عن سمرة بن جندب– رضي الله عنه–:« أن امرأة ماتت في بطن، فصلى عليها النبي–صلى الله عليه وسلم–، فقام وسطها»[6].

(1) ابن عدي، ج 5، ص72.

(2) شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. *الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة*. تح: محمد عوامة. ط1. (جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، 1413هـ)، ج1، ص477.

(3) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق، ص97.

(4) شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. *ميزان الاعتدال في نقد الرجال*. تح: علي محمد البجاوي. ط1. (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ)، ج2، ص260.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص264.

(6) البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص73، حديث رقم: 332.

وفي كتاب الجمعة، باب :هل على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم؟ عن شبابة، قال حدثنا ورقاء، عن عمرو بن دينار، عن مجاهد، عن ابن عمر- رضي الله عنهما-، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد»[1].

وفي كتاب الحج، باب: قول الله تعالى:{وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى}[البقرة:197] عن شبابة، عن ورقاء، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، قال :«كان أهل اليمن يحجون ولا يتزودون، ويقولون: نحن المتوكلون... »[2].

ثانياً: صحيح مسلم:

أخرج له مسلم في صحيحه واحتج به في الأصول، في مواضع مختلفة ومنها:

في كتاب الإيمان، باب: بيان أن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا..، عن شبابة ابن سوار، قال حدثنا عاصم وهو ابن محمد العمري، عن أبيه، عن ابن عمر- رضي الله عنهما-، عن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال:«إن الإسلام بدأ غريبا وسيعود غريبا كما بدأ...» [3].

وفي كتاب الحيض، باب: القدر المستحب من الماء في غسل الجنابة ... عن شبابة، قال حدثنا ليث، عن يزيد، عن عراك عن حفصة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر،- وكانت تحت المنذر بن الزبير- أن عائشة- رضي الله عنها- أخبرتها: «أنها كانت تغتسل هي والنبي -صلى الله عليه وسلم-في إناء واحد، يسع ثلاثة أمداد أو قريبا من ذلك» [4].

---

(1) المصدر نفسه، ج2، ص6، حديث رقم: 899.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص133، حديث رقم: 1523.

(3) مسلم، ج1، ص131، حديث رقم: 146.

(4) المصدر نفسه، ج1، ص256، حديث رقم: 321.

وفي كتاب الصلاة ، باب: خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة، وأنها لا تخرج مطيبة، عن شبابة، قال حدثني ورقاء، عن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عمر–رضي الله عنهما–، قال: قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم–: «ائذنوا للنساء بالليل إلى المساجد...» [1].

الخلاصة والتحليل النقدي:

ينبغي النظر إلى حال شبابة بن سوار من زاويتين رئيسيتين:

أولًا – من جهة المعتقد: كان قد قال بالإرجاء ثم تاب منه كما نصّ أبو زرعة والعجلي، فلا تُؤثر بدعته في عدالته، إذ لم تبلغ حدًّا موجبًا للردّ.

ثانيًا – من جهة الرواية والضبط: اتفق أكثر النقّاد على توثيقه، ولم يُعرف عنه كذب أو تهمة في الحديث، وما نُقل من أوهام يسيرة إنما هو من التحديث من حفظه، لا بما يقدح في أصل ضبطه، بدليل إخراج الشيخين له في الأصول واعتماد أصحاب السنن عليه.

وأما ترك الإمام أحمد الرواية عنه فكان بسبب موقف عقدي لا لضعفٍ في حديثه.

وتبرز دقة عبارة أبي حاتم فيه: «صدوق يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به»، إذ جمعت بين إثبات العدالة بالتصريح بكونه صدوقًا، والتحفّظ النسبي في الضبط الذي لا يمنع قبول حديثه، بل يجعل روايته صالحة للاحتجاج في الأصول والمتابعات.

وعليه، فالراجح أن شبابة بن سوار راوٍ ثقة عدل، وأن التحفّظ الوارد في شأنه إنما هو من باب الدقة النقدية لا الجرح المضعِّف، مما يثبت سلامة مروياته وصلاحها للاحتجاج والاستشهاد.

الموازنة بين حكم أبي حاتم ومنهج الشيخين:

وبالموازنة بين تحفّظ أبي حاتم وبين صنيع الشيخين يتبيّن أن البخاري ومسلم طبّقا قاعدتهما المعروفة في أهل البدع غير الغلاة؛ فاحتجّا بشبابة في الأصول

(1) المصدر نفسه، ج1، ص327، حديث رقم: 442.

لما تحقّق عندهما من عدالته وضبطه، ولم يجعلا بدعته مانعاً من الرواية عنه، بخلاف أبي حاتم الذي عبّر عن قدر من التشدّد في جانب الاحتجاج مع إقراره بصدقه.

وهذا يؤكّد اختلاف المنهج في التعامل مع الراوي المبتدع، فمذهب أبي حاتم أقرب إلى الاحتياط، بينما مذهب الشيخين أوسع في قبول رواية المبتدع غير الداعية متى كان ضابطاً.

المطلب الثاني: رواة أخرج لهم الشيخان على سبيل المتابعات، والشواهد

وفي هذا المطلب، تُعرض نماذج تطبيقية لرواةٍ قال فيهم أبو حاتم الرازي: «لا يُحتجّ به»، ومع ذلك أخرج له البخاري، ومسلم في صحيحيهما مقرونين بغيرهم أو في المتابعات والشواهد، بما يعكس عمق منهج المتقدّمين في التمييز بين مراتب الاحتجاج والرواية.

الراوي الاول: سهيل بن أبي صالح السمان أبو يزيد المدني.

نص أبي حاتم الرازي:

قال ابن أبي حاتم الرازي : "سألت أبي عن سهيل بن أبي صالح، فقال: يُكتب حديثه، ولا يُحتج به، وهو أحب إليّ من عمرو بن أبي عمرو، وأحب إليّ من العلاء عن أبيه عن أبي هريرة" [1].

اقوال النقاد في الراوي:

من المتقدمين: قال ابن سعد:" وكان ثقة كثير الحديث، وروى عنه أهل المدينة، وأهل العراق"[2].

(1) ابن أبي حاتم، ج4، ص247.

(2) ابن سعد، ج5، ص427.

قال أحمد بن حنبل: "صالح الحديث، لا بأس به"[1]، وفي موضع آخر قال: " هو أثبت من محمد بن عمرو، ما أصلح حديثه" [2].

قال ابن معين: "أبو صالح السمان كان له ثلاثة بنين: سهيل، وعباد، وصالح، كلهم ثقة" [3]، وقال في رواية أخرى عنه قال: "سهيل والعلاء حديثهما قريب من السواء، ليس حديثهما بحجة" [4].

وعنه أيضاً قال: "حديثه ليس بالقوي في الحديث" [5].

وقال عثمان بن سعيد عن يحيى بن معين: "سمي خير منه"[6].

وعن سفيان بن عيينة قال:" كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتًا في الحديث"[7].

وقال أبو زرعة : "سهيل أشبه وأشهر، وأبوه أشهر قليلاً" [8].

نقل ابن الجوزي عن الليث بن سعد : " كان من الضعفاء والمتروكين" [9].

قال النسائي: "ليس به بأس"[10]، وقال العجلي: "ثقة""[11].

وأورده ابن حبان في الثقات وقال: "كان يخطئ"[12].

---

(1) أحمد بن محمد ابن حنبل. *العلل ومعرفة الرجال – رواية عبد الله*. تح: وصي الله عباس. ط2. (الرياض: دار الخاني، 1422هـ)، ج2، ص302.

(2) ابن أبي حاتم، ج4، ص247؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص243.

(3) ابن معين، تاريخ ابن معين–رواية الدوري، ج3، ص182.

(4) ابن أبي حاتم، ج4، ص247.

(5) ابن عدي، ج4، ص523.

(6) ابن أبي حاتم، ج4، ص247.

(7) ابن عدي، ج4، ص523.

(8) ابن أبي حاتم، ج4، ص247.

(9) عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي. *الضعفاء والمتروكون*. تح: عبد الله القاضي. ط1. (بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ)، ج2، ص30.

(10) المزي، ج12، ص227.

(11) العجلي، ص210.

(12) ابن حبان، الثقات، ج6، ص418.

قال ابن عدي: "هو عندي ثبت لا بأس به مقبول الأخبار" [1].

وقال المزي: "روى له الجماعة، البخاري مقروناً بغيره"[2].

وأشار ابن حجر إلى أن البخاري لم يخرج له منفرداً في صحيحه، وقال النسائي: "سهيل خير من أبي اليمان ويحيى بن بكير"، ونقل عن البخاري أنه قال: "كان لسهيل أخ، فمات، فوجد عليه، فنسي كثيراً من الحديث" [3].

من المتأخرين:

قال الذهبي: "ثقة ثبت"[4].

قال ابن حجر: " صدوق تغير حفظه بأخرة " [5].

مواضع رواياته في الصحيحين.

اولا: صحيح البخاري:

أخرج له البخاري مقروناً مع غيره في كتاب الجهاد والسير، باب: فضل من صام في سبيل الله، من طريق إسحاق بن نصر، عن عبد الرزاق، عن ابن جريج، قال : أخبرني يحيى بن سعيد، وسهيل ابن أبي صالح، أنهما سمعا النعمان بن أبي عياش، عن أبي سعيد الخدري –رضي الله عنه–، قال: «سمعت النبي – صلى الله عليه وسلم – يقول: من صام يوماً في سبيل الله، بعد الله وجهه عن النار سبعين خريفًا» [6]. وأخرج له في سياق المتابعات روايتين في كتاب الدعوات: الأولى في باب الدعاء بعد الصلاة، من طريق ورقاء، عن سِمِّي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، في حديث:« تسبحون في دبر كل صلاة عشرا، وتحمدون

(1) ابن عدي، ج4، ص523.

(2) المزي، ج12، ص227.

(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص264.

(4) الذهبي، الكاشف، ج1، ص448.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص259.

(6) البخاري، صحيح البخاري، ج4، ص26، حديث رقم:2840.

عشرا، وتكبرون عشرا...» [1]، ثم قال في آخره: "رواه سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة–رضي الله عنه–، عن النبي–صلى الله عليه وسلم–"وفيه إشارة إلى متابعة سهيل لِسمِّي في رواية الحديث عن أبي صالح.

والثانية في باب: فضل ذكر الله عز وجل، من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة –رضي الله عنه–، قال: « قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم–: إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر، فإذا وجدوا قوما يذكرون الله تنادوا: هلموا إلى حاجتكم ...»، ثم قال في آخره :" ورواه سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة– رضي الله عنه–، عن النبي– صلى الله عليه وسلم"، إشارة إلى متابعة سهيل لرواية الأعمش[2].

ثانياً: صحيح مسلم:

أخرج له مسلم في صحيحه كثيراً، واحتج به في الأصول، في عدد من الكتب، منها:

في كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام، والقدر، وعلامة الساعة، من طريق روح بن القاسم، عن سهيل، عن عطاء بن يزيد، عن أبي صالح، عن تميم الداري–رضي الله عنه–، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، قال :«الدين النصيحة، قلنا: لمن؟ قال: لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم»[3].

وفي كتاب الطهارة، باب خروج الخطايا مع ماء الوضوء، من طريق مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة–رضي الله عنه– ، قال: قال رسول الله– صلى الله عليه وسلم–: «إذا توضأ العبد المسلم– أو المؤمن– فغسل وجهه، خرج من وجهه كل خطيئة نظر إليها بعينيه مع الماء، فإذا غسل يديه خرجت كل خطيئة بطشتها يداه... حتى يخرج نقيًّا من الذنوب»[4].

---

(1) المصدر نفسه، ج8، ص72، حديث رقم:6406.

(2) البخاري، صحيح البخاري، ج8، ص86–87، حديث رقم:6408.

(3) مسلم ، ج1، ص75، حديث رقم:55.

(4) مسلم، ج1، ص215، حديث رقم: 244.

وفي كتاب الصلاة، باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره، من طريق عبد العزيز الداوردي، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة– رضي الله عنه–، قال: قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم –: «....ولا ترفعوا قبله» [1].

التحليل، والخلاصة النقدية:

يُعدّ سهيل بن أبي صالح من الرواة المختلف فيهم، إذ وردت فيه أقوال توثيقٍ وتليين، غير أن جمهور الأئمة وثّقوه، واحتجّ به مسلم في الأصول، وأخرجه البخاري مقروناً بغيره، مما يدلّ على قبول حديثه عند المحدثين. ويظهر أن سبب التليين راجع إلى تغيّر حفظه في أواخر عمره بعد وفاة أخيه عباد، حيث ذكر ابن سعد في الطبقات أنه وجد عليه وجداً شديداً حتى حدث نفسه[2] ، ونقل ابن حجر عن البخاري قوله: «كان لسهيل أخ، فمات، فوجد عليه، فنسي كثيراً من الحديث»[3]، وقال الأزدي: «أصابه برسام في آخر عمره فذهب بعض حديثه»[4].

وعلّق ابن حجر في التقريب بأن حفظه تغيّر بأخرة[5]، مما يدل على أن الضعف فيه من جهة الضبط لا العدالة.

أما قول أبي حاتم فيه: «لا يُحتجّ به»، فليس طعناً مؤثراً، بل تحفّظ نقديّ في الإتقان، تؤكده عبارته المقترنة بها «يُكتب حديثه»، أي يُستأنس به ويُتابَع عليه، وهي من ألفاظ التليين لا الجرح. كما أن قول الإمام أحمد فيه: «هو أثبت من محمد بن عمرو، ما أصلح حديثه» يدل على أنه في مرتبة القبول، لا يُعدّ متروكاً ولا شديد الضعف، وقد احتجّ به مسلم في مواضع متعددة من الصحيح، وأخرج له البخاري في

(1) المصدر نفسه، ج1، ص310، حديث رقم: 415.
(2) ابن سعد، ج5، ص42.
(3) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص264
(4) المصدر نفسه، ج4، ص264
(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص259.

المتابعات، وهو ما اعتبره الذهبي في الموقظة قرينة توثيقٍ عمليّ بقوله: «كل من خُرّج له في الصحيحين فقد قفز القنطرة، فلا يُعدل عنه إلا ببرهان بيّن»[1].

وأما ما أورده ابن عدي فليس طعناً، إذ ساق حديث سهيل عن أبيه عن أبي هريرة–رضي الله عنه– دون تعقبٍ أو تضعيف، مما يُعدّ قرينة تحسينٍ إضافية[2].

وعليه، فإن التليين الوارد في حق سهيل بن أبي صالح راجع إلى تغيّر الحفظ بأخرة لا إلى قدحٍ في عدالته، وأن عبارة أبي حاتم «لا يُحتجّ به» إنما تفيد التحفّظ النسبي في الضبط دون إسقاط الرواية، ويؤكده الاحتجاج العملي في الصحيحين، مما يجعل حديثه مقبولًا محتجًّا به عند جمهور النقاد.

الموازنة بين حكم أبي حاتم ومنهج الشيخين:

ومن خلال المقارنة يتبيّن أن البخاري أقرب إلى تحفّظ أبي حاتم؛ إذ لم يحتجّ بسهيل في الأصول، وإنما أخرج له في المتابعات، بينما توسّع مسلم فاحتجّ به استقلالًا في جملة من الأحاديث.

وهذا يكشف عن تدرّج دقيق في مراتب الاحتجاج: فأبو حاتم يميل إلى جعله في مرتبة من لا يُحتجّ به استقلالًا، والبخاري يوافقه عمليًّا في الغالب، أما مسلم فيجعل اختلال ضبطه في أواخر عمره غير قادح في أصل الاحتجاج متى تحققت القرائن الدالّة على حفظ الحديث.

الراوي الثاني : محمد بن مسلم بن تَدْرُس أبو الزُّبير الأسدي المكي.

نص أبي حاتم الرازي:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم سألت أبي عن أبي الزبير فقال: " يكتب حديثه ولا يحتج به وهو أحب إلى من ابى سفيان طلحة بن نافع"[3].

---

(1) شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي. *الموقظة في علم مصطلح الحديث*. اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة. ط2. (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1412هـ)، ص80.

(2) ابن عدي، ج4، ص523.

(3) ابن أبي حاتم، ج8، ص 76.

أقوال النقاد المتقدّمين.

من المتقدمين:

قال عطاء بن أبي رباح : "كنا نكون عند جابر بن عبد الله فيحدثنا، فإذا خرجنا من عنده تذاكرنا حديثه، فكان أبو الزبير أحفظنا للحديث" (1).

قال ابن جريج واصفا مكانته: "ما كنت أرى أن أعيش حتى أرى حديث أبي الزبير يُروى"(2).

وأما شعبة فقد كان يُضعّف أبا الزبير؛ لكنه عدّه من أهل الصدق إذا صرّح بالسماع " (3).

قال سفيان بن عيينة : "كان عطاء يقدمني عند جابر أسأل لهم الحديث، وكان أبو الزبير ثقة، كثير الحديث، إلا أن شعبة تركه لشيء زعم أنه رآه فعله في معاملة، وقد روى عنه الناس" (4).

وقال ابن أبي خيثمة سمعت يحيى بن معين يقول:" أبو الزبير صاحب جابر، ثقة" (5).

قال الدارمي: سألته- أي :ابن معين- عن محمد بن المنكدر، وأبي الزبير، أيّهما أحب إليه عن جابر؟ فقال: "ثقتان" (6).

قال أحمد بن حنبل: " وأبو الزبير أحبّ إليّ من أبي سفيان؛ لأن أبا الزبير أعلم بالحديث منه، وأبو الزبير ليس به بأس" (7). ونقل عن أيوب السختياني أنه كان يضعّف أبا الزبير(8).

---

(1) ابن سعد، ج5، ص481.

(2) ابن عدي، ج7، ص286.

(3) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج3، ص488.

(4) ابن سعد، ج5، ص481.

(5) أحمد بن زهير بن حرب ابن أبي خيثمة. *التاريخ الكبير*. تح: صلاح بن فتحي هلال. ط1. (القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1427هـ)، ج1، ص235.

(6) ابن معين، تاريخ ابن معين- رواية الدارمي، ص203.

(7) ابن حنبل، العلل رواية عبد الله، ج2، ص480؛ ابن أبي حاتم، ج8، ص76.

(8) ابن حنبل، العلل- رواية عبد الله، ج1، ص542.

قال أبو زرعة: "روى عنه الناس، فقيل له: يُحتج بحديثه؟ فقال: إنما يُحتج بحديث الثقات"[1].

قال النسائي : "ليس به بأس"[2]، وقال يعلى بن عطاء وهو من شيوخه: "وكان أكمل الناس عقلاً وأحفظهم"[3].

قال العجلي: "تابعي ثقة"[4]

وأورده ابن حبان في الثقات، وقال: "كان من الحفاظ" [5].

وقال سويد بن عبد العزيز: قال لي شعبة: "لا تكتب عن أبي الزبير، فإنه لا يُحسن يصلي"، ثم رجع عن ذلك فقال: "خدعني شعبة، فقال لي لا تحمل عنه؛ فإني رأيته يسيء صلاته، وليتني ما كنت رأيت شعبة"[6].

قال الحاكم: "ليس عند شعبة حجة إلا أنه رآه لبس السواد، وتسفه على رجل من أهل العلم" [7]، وقال ايضا ثانياً عليه: "احتج به مسلم في مواضع كثيرة، وأخرج عامة حديثه في الشواهد" [8].

من المتأخّرين:

قال الذهبي في الكاشف:" صدوق" [9]، وزاد في التذكرة " الحافظ المكثر"[10].

---

(1) ابن أبي خيثمة، ج1، ص235.

(2) المزي، ج26، ص238.

(3) المصدر نفسه، ج26، ص406.

(4) العجلي، ص413.

(5) ابن حبان، الثقات، ج5، ص351.

(6) ابن عدي، ج7، ص287؛ الذهبي، ميزان الاعتدال، ج4، ص38.

(7) محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. *المدخل إلى الصحيح*. تح: د. ربيع هادي عمير المدخلي. ط1. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ)، ج4، ص111–112.

(8) المصدر نفسه.

(9) الذهبي، الكاشف، ج3، ص68.

(10) الذهبي، تذكرة الحفاظ ، ج1، ص95.

قال ابن حجر: " صدوق، إلا أنّه يدلس" [1]، وقال في موضع آخر: " رُمي بالتدليس، وقد ثبت سماعه من جابر، وغيره من الصحابة، وأخرج له مسلم محتجًا به، وأخرج له البخاري متابعة" [2].

مواضع روايته في الصحيحين.

صحيح البخاري:

أخرج له البخاري في مقرونًا بغيره، أو على سبيل المتابعة في مواضع عدة من صحيحه منها:

في كتاب الجنائز، باب :الصفوف على الجنازة من طريق إبراهيم بن موسى، عن هشام بن يوسف، أن ابن جريج أخبره قال: أخبرني عطاء، أنه سمع جابر بن عبد الله –رضي الله عنهما– يقول:«قد توفي اليوم رجل صالح من الحبش، فهلمّ، فصلّوا عليه، قال: فصففنا، فصلى النبي–صلى الله عليه وسلم عليه– ونحن معه صفوفًا»، قال أبو الزُّبير، عن جابر–رضي الله عنه–: «كنتُ في الصف الثاني»[3].

ذكر البخاري متابعة أبي الزُّبير لعطاء على رواية جابر–رضي الله عنه، ما يدل على أنّه لم يُفرِد أبا الزُّبير أصلًا، وإنما أخرجه في سياق تقوية الحديث بمتابعة من هو أقوى منه .

وفي كتاب الحج، باب :الإهلال من البطحاء وغيرها، عن عبد الملك، عن عطاء، عن جابر–رضي الله عنه–: «قدمنا مع النبي–صلى الله عليه وسلم– فأحللنا، حتى يوم التروية، وجعلنا مكة بظهر، لبينا بالحج»، وقال أبو الزبير: عن جابر– رضي الله عنه–: «أهللنا من البطحاء»، ... [4]، أخرج البخاري أصل الرواية من

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص506.
(2) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج9، ص457.
(3) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص86–87، حديث رقم 1320.
(4) البخاري، صحيح البخاري، ج2، ص160–161.

طريق عبد الملك عن عطاء عن جابر–رضي الله عنه–، ثم أتبعه بقول أبي الزبير: «أهللنا من البطحاء»، وجعله في صيغة المتابعة، وليس استقلالًا.

صحيح مسلم:

أخرج له مسلم في صحيحه استقلالًا محتجًّا به في مواضع كثيرة منها:

في كتاب الإيمان، باب : من لقي الله بالإيمان وهو غير شاك فيه دخل الجنة، من طريق عبد الملك بن عمرو، عن قُرَّة، عن أبي الزُّبير، عن جابر–رضي الله عنه–قال: «سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم –يقول: من لقي الله لا يُشرك به شيئًا دخل الجنة...»[1].

وقد ساق مسلم هذا الإسناد استقلالًا محتجًّا به، مما يدل على قبوله لرواية أبي الزُّبير إذا ثبت سماعه وصرّح بالتحديث، رغم ما قيل فيه من التدليس عند بعض النقاد، وهذا يجسِّد مرونة مصطلح «الاحتجاج» لدى الأئمة المتقدمين، إذ يخرجون لمن كان من هذا القبيل إذا كان الحديث محفوظًا من وجهه.

وفي كتاب الطهارة، باب الاستطابة من طريق زهير بن حرب، قال: حدثنا روح بن عبادة، قال: حدثنا زكريا بن إسحاق، قال: حدثنا أبو الزُّبير، أنّه سمع جابرًا– رضي الله عنه– يقول: «نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم– أن يُتمسَّح بعظمٍ، أو ببعرٍ»[2].

وفي كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة من طريق ابن أبي شيبة، قال : حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا عبد الرحمن بن حميد، قال: حدثني أبو الزُّبير، عن طاووس، عن ابن عباس– رضي الله عنهما– قال:« كان رسول الله–صلى الله عليه وسلم– يُعلّمنا التشهُّد كما يُعلّمنا السورة من القرآن » [3].

(1) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج1، ص94، حديث رقم:152.

(2) المصدر نفسه ، ج1، ص224، حديث رقم: 263.

(3) مسلم، ج1، ص303، حديث رقم:403.

التحليل والخلاصة النقدية:

يتبيّن من استقراء أقوال الأئمة في أبي الزبير المكي أنه راوٍ صدوقٌ واسع الرواية، لازم جابرَ– رضي الله عنه–ملازمةً تامة حتى صار من أوثق أصحابه، وأحفظهم له، كما شهد له بذلك عطاءٌ وابن جريج، ومع ذلك، وُجّهت إليه ملاحظات تتعلّق بالتدليس والضبط، أبرزها من شعبة الذي تَحفّظ من الرواية عنه ثم عاد فأخذ منه، مما يدلّ على أن النقد كان نسبيًّا لا جارحًا للعدالة.

وأما قول أبي حاتم: «يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به» فليس طعنًا في صدقه، وإنما تليينٌ نقديّ يرتبط بضبطه في بعض روايات التدليس، بدليل تفضيله له على أبي سفيان، واعتباره أعلم بالحديث منه.

ويؤيّد هذا الفهم الواقع العملي في الصحيحين؛ إذ أخرج له مسلم محتجًّا به استقلالًا في مواضع كثيرة إذا ثبت السماع، وأخرج عامة حديثه في الشواهد والمتابعات، بينما اكتفى البخاري بالرواية عنه مقرونًا بغيره، وهو ما يعكس اختلاف اصطلاح كلٍّ منهما في «الأصول»، لا إسقاط الرواية جملة، وعليه، فإن أبا الزبير يُقبل حديثه بشرط التصريح بالسماع، وتُستأنس بروايته في المتابعات والشواهد، مما يُبرز أن مصطلح «الاحتجاج» عند النقاد الأوائل لم يكن حكمًا جامدًا، بل يتفاوت باختلاف حال الرواية وقرائنها. وبناءً على ذلك، فليس أبو الزبير من الضعفاء المتروكين، بل من المقبولين بشروطٍ منهجيةٍ دقيقة التزمها الأئمة، وعلى رأسهم البخاري ومسلم.

الموازنة بين حكم أبي حاتم ومنهج الشيخين:

يظهر من صنيع البخاري ومسلم أن كليهما راعى مسألة التدليس؛ فالبخاري لم يُخرّج له إلا مقرونًا أو في المتابعات، موافقًا في الجملة لتحفّظ أبي حاتم، بينما احتجّ به مسلم حيث صرّح بالسماع، فجمع بين اعتبار كلام النقّاد وبين القواعد العمليّة في الاحتجاج بالمُدلِّس. وبذلك يتضح أن عبارة «لا يُحتجّ به» عند أبي حاتم لا تعني ترك حديثه مطلقًا، بل الاحتياط في مواضع احتمال التدليس، وهو ما انسجم مع تطبيق الشيخين وإن تفاوتت دوائر الاحتجاج عندهما.

الراوي الثالث: حجاج بن أرطاة بن ثور النهدي أبو أرطاة.

نص أبي حاتم الرازي:

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم: سألت أبي عن حجاج بن أرطاة فقال: "صدوق، لا يُحتج بحديثه، ولا يُكتب حديثه إلا على جهة الاعتبار"[1].

وفي موضع آخر قال ابو حاتم: "حجاج بن أرطأة صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يحتج بحديثه، لم يسمع من الزهري، ولا من هشام بن عروة ولا من عكرمة"[2].

أقوال النقاد في الراوي.

من المتقدمين:

قال شعبة: "كان حجاج يدلس" [3].

وقال سفيان الثوري: "كان حجاج أوثق عندي من حماد بن سلمة" [4]، وقال ابن سعد: " وكان ضعيفا في الحديث" [5].

قال يحيى بن سعيد القطان:" تركت الحجاج متعمدا ولم أكتب عنه حديثا قط"[6].

قال ابن المبارك:" كان الحجاج يدلس، وكان يحدثنا الحديث عن عمرو بن شعيب مما يحدثه العرزمي، والعرزمي متروك لا نقر به" [7]، قال أحمد بن حنبل:": هو مضطرب الحديث" [8].

---

(1) ابن أبي حاتم، ج3، ص154.

(2) المصدر نفسه، ج3، ص156

(3) ابن أبي حاتم، ج3، ص154.

(4) ابن عدي، ج2، ص247.

(5) ابن سعد، ج6، ص359.

(6) ابن أبي حاتم، ج3، ص155.

(7) محمد بن إسماعيل البخاري. *التاريخ الكبير*. ط: دائرة المعارف العثمانية. (حيدر آباد – الدكن: دائرة المعارف العثمانية، بإشراف محمد عبد المعيد خان)، ج2، ص378.

(8) ابن أبي حاتم، ج3، ص155.

قال ابو طالب سمعت أحمد بن حنبل – يقول:" كان الحجاج من الحفاظ، قلت فلم ليس هو عند الناس بذلك؟ قال: لأن في حديثه زيادة على حديث الناس، ليس يكاد له حديث إلا فيه زيادة"، وفي مرة اخرى قال: " يقولون لم يلق الزهري، وكان يروي عن رجال لم يلقهم، وكأنه ضعفه"[1].

قال يحيى بن معين:" كان حجاج صدوقًا، ولكنه كان يدلّس" [2]. ونقل عنه الدورقي قوله:" حجاج ابن أرطاة ضعيف"[3]، وقال عثمان الدارمي قال: قلت ليحيى بن معين:" فحجاج بن أرطاة يعني في قتادة فقال: صالح"[4]، ونقل عباس الدوري عنه قوله: "حجاج لا يحتج بحديثه"[5].

قال أبو زرعة: "الحجاج بن أرطأة صدوق مدلس"[6].

قال النسائي: "ليس بالقوي" [7].

قال العجلي: "جائز الحديث، وكان له فقه ...وكان فيه تيه ... فإنما يعيب الناس منه التدليس"[8]. وقال ابن خراش: "كان مدلسا، وكان حافظا للحديث"[9].

قال ابن حبان: "كان مدلسًا، لا يجوز الاحتجاج به إذا لم يُبين السماع" [10].

قال البزار:" كان حافظا مدلسا وكان معجبا بنفسه وكان شعبة يثني عليه ولا أعلم أحدا لم يرو عنه يعني ممن لقيه إلا عبد الله بن إدريس" [11].

---

(1) المصدر نفسه، ج3، ص156.

(2) ابن معين، تاريخ ابن معين– رواية الدوري، ج3، ص164.

(3) ابن عدي، ج2، ص518.

(4) المصدر نفسه.

(5) ابن أبي حاتم، ج3، ص156.

(6) المصدر نفسه.

(7) النسائي، ص92.

(8) العجلي، ص107.

(9) المزي، ج5، ص426.

(10) ابن حبان، المجروحين، ج1، ص243.

(11) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج2، ص198

قال يعقوب بن شيبة: "واهي الحديث، في حديثه اضطراب كثير، وهو صدوق، وكان أحد الفقهاء"[1].

قال ابن عدي: "إنما عاب الناس عليه تدليسه عن الزهري، وعن غيره وربما أخطأ في بعض الروايات، فإما أن يتعمد الكذب، فلا وهو ممن يكتب حديثه" [2].

وقال الدار قطني بعد ان ساق له حديث في الوضوء بالنبيذ:" تفرد به حجاج بن أرطاة لا يحتج بحديثه" [3].

من المتأخرين:

قال الذهبي: " أحد الاعلام على لين فيه "[4]، وقال في التذكرة: " الإمام مفتي العراق أحد الأعلام" [5].

وفي السير قال: "وكان من بحور العلم تكلم فيه لبأو فيه، ولتدليسه، ولنقص قليل في حفظه، ولم يترك" [6]. وقال في الميزان: "صدوق، مدلس"[7].

وقال ابن حجر: " صدوق كثير الخطأ ، والتدليس "[8].

مواضع روايته في الصحيحين:

لم يُخرّج البخاري لحجاج بن أرطاة في صحيحه مطلقًا، بينما أخرج له مسلم حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره، ولم يحتج به استقلالًا، بل أورده في سياق المتابعات والتقوية.

---

(1) المزي، ج5، ص427.

(2) ابن عدي، ج2، ص572.

(3) علي بن عمر الدارقطني. *سنن الدارقطني*. تح: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم. ط1. (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ)، ج1، ص133.

(4) الذهبي، الكاشف ، ج1، ص311.

(5) الذهبي، تذكرة الحفاظ ، ج1، ص139.

(6) الذهبي، سير أعلام النبلاء ، ج7، ص69.

(7) الذهبي، ميزان الاعتدال، ج1، ص538.

(8) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص152.

فقد أخرجه في كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض رأس زوجها، وترجيله، وطهارة سؤرها، قال مسلم: حدثنا أبو كريب، حدثنا ابن أبي زائدة، عن حجاج، وابن أبي غنية، عن ثابت بن عبيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة –رضي الله عنها– قالت: «أمرني رسول الله –صلى الله عليه وسلم– أن أناوله الخُمرة من المسجد، فقلت: إني حائض، فقال: تناوليها، فإن الحيضة ليست في يدك»[1].

وقد ساق مسلم هذا الإسناد مقرونًا، فلم يحتج بحجاج منفردًا، بل ضمّه إلى رواية ابن أبي غنية توثيقًا للمتن وتقويةً للحديث، التزامًا بمنهجه الدقيق في الاحتجاج المقيَّد بالروايات المقرونة.

التحليل والخلاصة النقدية:

يتبيَّن من أقوال الأئمة أن حجاج بن أرطاة كان واسع الرواية، كثير الحديث، عارفًا بالفقه والسنن، غير أنّه عُرف بكثرة التدليس والإرسال عن الضعفاء، وقد يقع في الخلط والزيادة، لذلك قالوا: «لا يُحتجّ بحديثه إلا ما صرّح فيه بالسماع».

وقد صرّح أبو حاتم الرازي بأنه «لا يُحتجّ به»، ووافقه أحمد بن حنبل، والنسائي، والبخاري وغيرهم، في حين وثّقه بعضهم من جهة العدالة لا من جهة الضبط، واشترطوا لقبول حديثه التصريح بالسماع؛ ولهذه الأسباب تركه البخاري في "صحيحه"، واكتفى مسلم بالرواية عنه مقرونًا بغيره.

ومن مجموع هذه الأقوال يظهر أن حجاج بن أرطاة من الرواة الذين تُكتب أحاديثهم للاعتبار والمتابعة، ولا يُحتجّ بها استقلالًا إلا مع التصريح بالسماع وتحقّق الاتصال، مما يُبرز دقّة منهج النقّاد المتقدّمين في التفريق بين العدالة والضبط، وبين الرواية والاحتجاج.

الموازنة بين حكم أبي حاتم ومنهج الشيخين:

في هذا النموذج يتجلّى قدرٌ أكبر من الاتفاق بين أبي حاتم والشيخين؛ إذ إن البخاري ترك الرواية عن حجاج في الصحيح، ولم يحتجّ به مسلم إلا مقرونًا، وهو

(1) مسلم، ج1، ص245، حديث رقم: 298 .

موافق لقول أبي حاتم: «لا يُحتجّ به، ولا يُكتب حديثه إلا على جهة الاعتبار». فهنا تلتقي المنهجيّات الثلاث على أن حديث حجاج يصلح للاعتبار والمتابعات لا للاحتجاج استقلالًا، مما يبرز أن عبارة أبي حاتم تمثّل حدًّا أدنى لمستوى الاحتجاج، التزم به البخاري ومسلم في التطبيق العملي.

خلاصة تحليلية:

يتّضح من مجموع النماذج السابقة أن عبارة «لا يُحتجّ به» عند أبي حاتم ليست حكمًا واحدًا جامدًا، بل تتفاوت دلالتها بحسب قرائن الحال:

ففي بعض الرواة – كخالد الحذّاء ويحيى بن بكير – يظهر أن الشيخين خالفا تشدّد أبي حاتم فاحتجّا بهم في الأصول، وفي آخرين – كسهيل وأبي الزبير – توسطا بين قوله، وقول غيره من النقّاد، فجعلوهما في طبقة من يُحتجّ به بشروط، أما حجاج بن أرطاة فقد وافق صنيعهما تحفّظه تمامًا. وهذه المقارنات تبرز أن منهج أبي حاتم يميل إلى مزيد من الاحتياط في باب الضبط، بينما يراعي البخاري ومسلم قرائن أخرى تتعلق بحفظ الراوي، وتعدّد طرق الحديث، وموافقة الأصول، مما أسهم في اختلاف درجات الاحتجاج مع بقاء الأصول المنهجيّة مشتركة بين الجميع.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصالحات، وبعد ...

فهذا البحث الذي تناول دلالة عبارة «لا يُحتج به» عند الإمام أبي حاتم الرازي على ضوء مرويات الرواة في الصحيحين، وأثر ذلك على أحكام المتأخّرين عند دراسة الرواة، خلص إلى مجموعة من النتائج العلميّة المهمّة، من أبرزها ما يأتي:

دلالة العبارة نسبيّة لا مطلقة: تبيّن أن استعمال أبي حاتم لعبارة «لا يُحتج به» لا يعني دائماً ردّ الحديث بالكامل أو اتهام الراوي في عدالته، بل هي عبارة نقدية تشير غالبًا إلى ضعف في الضبط أو التدليس، وتدل على منزلة بين القبول التام والردّ الكلي.

دقّة أبي حاتم وتحفّظه: أوضح البحث أن الإمام أبا حاتم كان شديد الدقة والتحفّظ في منهجه النقدي، يفرّق بين العدالة والضبط، ويوازن بين حال الراوي وطريقة روايته.

أثر إخراج الشيخين: أظهرت الأمثلة العملية أن الشيخين البخاري ومسلم قد أخرجوا لبعض الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم «لا يُحتجبه»، مثل خالد الحذّاء ويحيى بن بكير، وهو ما يدل على أنهم يرون قبول حديثهم بشروط، إذا توفرت قرائن أخرى تؤيد صحة الرواية.

التمييز بين الإخراج استقلالا، والإخراج المقرون والمتابعات: فرّق البحث بين الرواة الذين أُخرج حديثهم مستقلًا في الأصول وبين الذين رُويت أحاديثهم مقرونة بغيرهم أو في المتابعات والشواهد، مثل سهيل بن أبي صالح، وأبي الزبير المكي، حيث يُقبل حديثهم عند المتابعة ولا يُحتجبه منفردًا.

موقف النقاد المتأخرين: أوضح البحث أن العلماء المتأخرين مثل الذهبي وابن حجر تعاملوا مع عبارة «لا يُحتج به» بحذر، فقيّدوها بأنها غالبًا تتعلق بضبط الراوي لا بعدالته، وأكدوا إمكانية الاستشهاد بحديثه إذا وجد من يشهد له.

سعة مفهوم الاحتجاج: تبيّن أن مفهوم «الاحتجاج» عند الأئمة واسع، ولا يعني دائماً القبول المطلق أو الردّ الكامل، بل يختلف بحسب حال الراوي وطريقة روايته وتصريحه بالسماع.

التوصيات:

1. ينبغي على الباحثين التأني وعدم التسرع في الحكم على الرواة بناءً على عبارة واحدة دون النظر إلى مجموع القرائن العملية ومواقف بقية العلماء النقاد، تحقيقًا للإنصاف ودقة الحكم.
2. مواصلة الدراسات التطبيقية على نماذج أخرى من الرواة الذين وُجد خلافٌ في حالهم، بهدف توسيع فهم منهج النقاد وإبراز مرونة مصطلحاتهم في ضوء التطبيق العملي.
3. العناية بتحليل مصطلحات الجرح والتعديل وفق استعمال الأئمة المتقدمين وتصرّفاتهم النقدية العملية، وعدم الاقتصار على ظاهر الألفاظ دون بحث السياق التطبيقي.
4. توسيع نطاق هذا البحث ليشمل نماذج من الرواة الذين قال فيهم أبو حاتم عبارة "لا يُحتج به ، ولم يُخرج لهم الشيخان، لتكون المقارنة أدق بين مَن احتج بهم الشيخان ومَن لم يحتجّا بهم.

المصادر والمراجع

❖ **بعد القرآن الكريم.**

1. ابن أبي حاتم الرازي، عبد الرحمن بن محمد. الجرح والتعديل. ط1. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، 1952.

2. ابن أبي خيثمة، أحمد بن زهير بن حرب. التاريخ الكبير. تح: صلاح بن فتحي هلال، ط1. القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، 1427هـ.

3. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي بن محمد. الضعفاء والمتروكون. تح: عبد الله القاضي، ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1406هـ.

4. ابن حبان البستي، محمد بن حبان. الثقات. ط1. حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ.

5. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. تقريب التهذيب. تح: محمد عوامة، ط1. سوريا: دار الرشيد، 1406هـ.

6. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. تهذيب التهذيب. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ.

7. ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. لسان الميزان. ط1. بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1390هـ.

8. ابن حنبل، أحمد بن حنبل محمد. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل. تح: زياد محمد منصور، ط1. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1414هـ.

9. ابن حنبل، أحمد بن محمد. العلل ومعرفة الرجال – رواية عبد الله. تح: وصي الله عباس، ط2. الرياض: دار الخاني، 1422هـ.

10. ابن سعد، محمد بن منيع. الطبقات الكبرى. تح: إحسان عباس، ط1. بيروت: دار صادر، 1968.

11. ابن شاهين، عمر بن أحمد. تاريخ أسماء الثقات. تح: صبحي السامرائي، ط1. الكويت: الدار السلفية، 1984.

12. ابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني. الكامل في ضعفاء الرجال. تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية.

13. ابن معين، يحيى بن معين. تاريخ ابن معين (رواية الدوري). تح: د. أحمد محمد نور سيف، ط1. مكة المكرمة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، 1979.

14. ابن معين، يحيى بن معين. تاريخ ابن معين – رواية الدارمي. تح: أحمد محمد نور سيف، ط1. دمشق: دار المأمون للتراث، 1408هـ.

15. أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث. سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني. تح: محمد علي قاسم العمري، ط1. المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1403هـ.

16. البخاري، محمد بن إسماعيل. التاريخ الكبير. ط: دائرة المعارف العثمانية. حيدر آباد – الدكن: دائرة المعارف العثمانية، بإشراف محمد عبد المعيد خان.

17. البخاري، محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري. تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1. الرياض: دار طوق النجاة، 1422هـ.

18. الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله. المدخل إلى الصحيح. تح: د. ربيع هادي عمير المدخلي، ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1404هـ.

19. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. الكفاية في علم الرواية. تح: أبي عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني. المدينة المنورة: المكتبة العلمية.

20. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تاريخ بغداد. تح: د. بشار عواد معروف، ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1422هـ.

21. الدارقطني، علي بن عمر. سنن الدارقطني. تح: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1424هـ.

22. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. تح: محمد عوامة، ط1. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية – مؤسسة علوم القرآن، 1413هـ.

23. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. الموقظة في علم مصطلح الحديث. اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، ط2. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1412هـ.

24. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. تذكرة الحفاظ. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ.

25. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق. تح: محمد شكور أمرير الميادیني. الزرقاء: مكتبة المنار، 1406هـ.
26. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. سير أعلام النبلاء. تح: مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ.
27. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد. ميزان الاعتدال في نقد الرجال. تح: علي محمد البجاوي، ط1. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1382هـ.
28. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. تح: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي. الرياض: دار طيبة.
29. العجلي، أحمد بن عبد الله. معرفة الثقات. تح: عبد العليم عبد العظيم، ط1. المدينة المنورة: مكتبة الدار، 1405هـ.
30. المزي، يوسف بن عبد الرحمن. تهذيب الكمال في أسماء الرجال. تح: د. بشار عواد معروف، ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980م.
31. مسلم، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. صحيح مسلم. تح: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
32. النسائي، أحمد بن شعيب. الضعفاء والمتروكون. تح: محمود إبراهيم زايد، ط1. حلب: دار الوعي، 1396هـ.

❖ **الرسائل والبحوث**

33. عبد المعطي، إسلام. من قال فيه أبو حاتم: يُكتب حديثه ولا يُحتجّ به. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر، 2018.
34. مشهور علي قطيشات. ملامح منهج تعليل الحديث عند أبي زرعة الرازي. مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، 43(2). عمان: الجامعة الأردنية، 2016.
35. الناطور، أميرة صالح مصطفى. أبو زرعة الرازي ومنهجه في الجرح والتعديل. رسالة ماجستير. إشراف د. ليلى محمد إسلام. الجامعة الإسلامية – غزة، 2017.

References

❖ ***After the Holy Quran.***

- *Abu Dawud Al-Sijistani, Sulayman ibn Al-Ashath. Sualat Abi Ubayd Al-Ajurri li-Abi Dawud Al-Sijistani. ed.Muhammad Ali Qasim Al-Umari, 1nd ed. Medina: Islamic University, 1403 AH.*
- *Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail. Al-Tarikh Al-Kabir . Published by: Dairat Al-Maarif Al-Uthmaniyya. Hyderabad, Deccan: Osmania Encyclopedia, edited by Muhammad Abdul Muid Khan.*
- *Al-Bukhari, Muhammad ibn Ismail. Sahih al-Bukhari. ed.Muhammad Zuhair ibn Nasir al-Nasir, 1nd ed. Riyadh: Dar Tawq al-Najat, 1422 AH.*
- *Al-Daraqutni, Ali ibn Umar. Sunan al-Daraqutni. ed.Shuayb al-Arnaut, Hasan Abd al-Munim Shalabi, Abd al-Latif Harz Allah, Ahmad Barhoum, 1nd ed. Beirut: Al-Risalah Foundation, 1424 AH.*
- *Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad. Al-Kashif fi Marifat Man Lahu Riwayah fi al-Kutub al-Sittah. ed.Muhammad Awwamah, 1nd ed. Jeddah: Dar al-Qibla lil-Thaqafah al-Islamiyyah – Muassasat Ulum al-Quran, 1413 AH.*
- *Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad. Al-Muqizah fi Ilm Mustalah al-Hadith. ed.Abd al-Fattah Abu Ghudah, 2nd ed. Aleppo: Maktabat al-Matbuat al-Islamiyyah, 1412 AH.*
- *Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad. Dhikr Asma Man Takallama fihi wa Huwa Muwaththaq. ed.Muhammad Shakur Amrir al-Mayadini. Zarqa: Maktabat al-Manar, 1406 AH.*
- *Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad. Mizan al-Itidal fi Naqd al-Rijal. ed.Ali Muhammad al-Bajawi, 1nd ed. Beirut: Dar al-Marifah for Printing and Publishing, 1382 AH.*
- *Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad. Siyar Alam al-Nubala. ed.a group of scholars under the supervision of Sheikh Shuayb al-Arnaut, 3nd ed. Beirut: Al-Risalah Foundation, 1405 AH.*
- *Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad ibn Ahmad. Tadhkirat al-Huffaz. 1nd ed. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1419 AH.*
- *Al-Hakim al-Nisaburi, Muhammad ibn Abdullah. Al-Madkhal ila al-Sahih. ed.Dr. Rabi Hadi Umayr al-Madkhali, 1nd ed. Beirut: Muassasat al-Risalah, 1404 AH.*
- *Al-Ijli, Ahmad ibn Abd Allah. Marifat al-Thiqat. ed.Abd al-Alim Abd al-Azim, 1nd ed. Medina: Maktabat al-Dar, 1405 AH.*
- *Al-Khatib al-Baghdadi, Ahmad ibn Ali. Al-Kifayah fi Ilm al-Riwayah. ed.Abu Abdullah al-Surqi and Ibrahim Hamdi al-Madani. Medina: Al-Maktabah al-Ilmiyyah.*

- *Al-Khatib al-Baghdadi, Ahmad ibn Ali. Tarikh Baghdad. ed.Dr. Bashar Awad Maruf, 1nd ed. Beirut: Dar al-Gharb al-Islami, 1422 AH.*
- *Al-Mizzi, Yusuf ibn Abd al-Rahman. Tahdhib al-Kamal fi Asma al-Rijal. ed.Dr. Bashar Awad Maruf, 1nd ed. Beirut: Al-Risalah Foundation, 1980 AD.*
- *Al-Nasai, Ahmad ibn Shuayb. Al-Duafa wa al-Matrukin . ed.Mahmud Ibrahim Zayid, 1nd ed. Aleppo: Dar al-Wai, 1396 AH.*
- *Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr. Tadrib al-Rawi fi Sharh Taqrib al-Nawawi. ed.Abu Qutaybah Nazar Muhammad al-Faryabi. Riyadh: Dar Tayyibah.*
- *Ibn Abi Hatim al-Razi, Abd al-Rahman ibn Muhammad. Al-Jarh wa al-Tadil . 1nd ed. Hyderabad: Dairat al-Maarif al-Uthmaniyya, 1952.*
- *Ibn Abi Khaythama, Ahmad ibn Zuhayr ibn Harb. Al-Tarikh al-Kabir . ed.Salah ibn Fathi Hilal, 1nd ed. Cairo: Al-Farouq al-Haditha for Printing and Publishing, 1427 AH.*
- *Ibn Adi, Abd Allah ibn Adi Al-Jurjani. Al-Kamil fi Duafa Al-Rijal. ed. Adil Ahmad Abd Al-Mawjoud and Ali Muhammad Muawwad. Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.*
- *Ibn al-Jawzi, Abd al-Rahman ibn Ali ibn Muhammad. Al-Duafa wa al-Matruki. ed.Abdullah al-Qadi, 1nd ed. Beirut: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, 1406 AH.*
- *Ibn Hajar Al-Asqalani, Ahmad ibn Ali. Lisan Al-Mizan. 1nd ed. Beirut: Al-Alami Foundation for Publications, 1390 AH.*
- *Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad ibn Ali. Tahdhib al-Tahdhib . India: Al-Maarif Al-Nizamiyya Press, 1326 AH.*
- *Ibn Hajar al-Asqalani, Ahmad ibn Ali. Taqrib al-Tahdhib . ed.Muhammad Awwamah, 1nd ed. Syria: Dar al-Rashid, 1406 AH.*
- *Ibn Hanbal, Ahmad ibn Hanbal Muhammad. Suaalat Abi Dawud Liliimam Ahmad Bin Hanbal. ed.Ziyad Muhammad Mansur, 1nd ed. Medina: Maktabat Al-Ulum wa Al-Hikam, 1414 AH.*
- *Ibn Hanbal, Ahmad ibn Muhammad. Al-Ilal wa Marifat Al-Rijal – Narrated by Abdullah. ed.Wasi Allah Abbas, 2nd ed. Riyadh: Dar Al-Khani, 1422 AH.*
- *Ibn Hibban al-Busti, Muhammad ibn Hibban. Al-Thiqat . 1nd ed. Hyderabad: Dairat al-Maarif al-Uthmaniyya, 1393 AH.*
- *Ibn Main, Yahya ibn Main. Tarikh Ibn Main – Riwayat Aldawrii. ed.Ahmad Muhammad Nur Saif, 1nd ed. Damascus: Dar Al-Mamun li-l-Turath, 1408 AH.*
- *Ibn Main, Yahya ibn Main. Tarikh Ibn Main (riwayat aldawrii). ed.Dr. Ahmad Muhammad Nur Saif, 1nd ed. Mecca: Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage, 1979.*

- *Ibn Sad, Muhammad ibn Mani. Al-Tabaqat Al-Kubra. ed.Ihsan Abbas, 1nd ed. Beirut: Dar Sader, 1968.*
- *Ibn Shahin, Umar ibn Ahmad. Tarikh Asma Al-Thiqat. ed.Subhi Al-Samarrai, 1nd ed. Kuwait: Al-Dar Al-Salafiyya, 1984.*
- *Muslim, Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayri al-Naysaburi. Sahih Muslim. ed.Muhammad Fuad Abd al-Baqi. Beirut: Dar Ihya al-Turath al-Arabi, n.d.*

❖ **Theses and Research Papers:**

- *Abd al-Muti, Islam. Those about whom Abu Hatim said: "Yuktb Hadithah Wala Yuhtj Bih." Unpublished Masters thesis. Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Al-Azhar University, 2018.*
- *Mashhur Ali Qutaishat. Malamih Manhaj Taelil Alhadith eind Abi Zareat Alraazi. Journal of Studies in Sharia and Law Sciences, 43(2). Amman: University of Jordan, 2016.*
- *Al-Natur, Amira Salih Mustafa. Abu Zareat Alraazi Wamanhajuh fi Aljurh Waltaedil. Masters thesis. Supervised by Dr. Layla Muhammad Islam. Islamic University – Gaza, 2017.*